البحث التطبيقي

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

عنوان البحث باللغة العربية	"دور المساعدات الإنمائية الرسمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإفريقية الأقل نمواً" خلال الفترة من 2011-2019
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	"The Role Of The Official Development Assistance In Achieving Sustainable Development In The least Developed African Countries" During The Period From 2011-2019
إعداد	إيمان محمد عبد الرحمن أبوالعينين
إشراف	أ.د.محمد عبدالشفيع عيسى أستاذ في مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومي

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

لعام 2022

المستخلص:

تعد المساعدات الإنمائية الرسمية وتأثيراتها المتعددة على مفهومي النمو والتنمية محلا لجدل اكاديمي واسع لايزال مثارا الى الآن في العديد من الدراسات الأكاديمية والتحليلات الاقتصادية، ففي حين أصبحت المساعدات الإنمائية مصدراً هاماً لتمويل عملية التنمية التي تعتمد عليها كثير من الدول النامية وخاصة الدول الأقل نمواً والأكثر فقراً لتمويل أنشطتها القطاعية وسد الفجوات التمويلية التي تعاني منها بسبب نقص مواردها المحلية، إلا أنها كانت في كثير من الأحيان من بين أهم التحديات لمسيرة التنمية في هذه الدول، الي جانب الأهداف الرئيسية ومبررات الدول المانحة لتحقيق مصالحها. لذلك تبرز أهمية دراسة الي أي مدى تحقق المساعدات الإنمائية التنمية المستدامة في البلدان الافريقية الأقل نمواً في ضوء عدم التكافؤ بين الطرفين وفي ظل التوجه العالمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وقد اعتمد هذ البحث على المنهج الوصفي لدراسة مدى مساهمة المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الافريقية الأقل نمواً(بوروندي- جمهورية الكونغو الديمقراطية-اريتريا) حيث تم جمع البيانات ووصفها كماً وكيفاً في محاولة للتوصل لأنماط تأثير المساعدات على مسيرة التنمية بالدول الثلاثة. وخلُص البحث الي أن القارة الإفريقية أكثر القارات تلقياً للمساعدات الإنمائية خلال الفترة من 2011-2019 وخاصة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أشد مناطق العالم فقرا وأكثرها تخلفا وأقلها دخلا، فتستحوذ على النصيب الأكبر من حجم المساعدات، ووُجد خلل في توزيع المساعدات في الدول الثلاث لصالح المساعدات الإنسانية والقطاعات الاجتماعية على حساب القطاعات الاقتصادية والإنتاجية أهم ذراعي التنمية المعنيين بتدعيم ونهوض الاقتصاد بالدول الثلاث. مما جعل استدامة المساعدات غير واردة واستحالة التخلي عنها تدريجيا فور تحقيق النمو الدائم في حالة الدول الثلاث. وهو ما ساهم في تخلف المنطقة عن الوفاء بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سابقاً، وعن أهداف استراتيجية التنمية المستدامة 2030 حالياً.

وبناء عليه، لا يمكن الاعتماد على المساعدات الخارجية بشكل كلي لأنها قد تتحكم في تخطيط مسار اقتصاديات الدول المتلقية، مع اعطاء الأولوية للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية اساس عملية التنمية في الدول الإفريقية. وتنفيذ المشروعات التنموية الواعدة حسب أولويات الدول تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

الكلمات الافتتاحية: المساعدات الإنمائية الرسمية-حجم المساعدات الرسمية-الدول المانحة-الدول المتلقية-التنمية المستدامة

Abstract:

There is a wide controversy that still exists until now about the nature of the impact of Official Development Assistance on growth and economic development, although development assistance has become an important source of financing development in which many developing countries depend on, especially the least developed and poorest countries to finance their sectoral activities and to fill the financing gaps that they suffer from due to the shortage in their domestic resources, they were often among the most important challenges to the development process in these countries. In addition to the main objectives and justifications of the donor countries to achieve their interests. So, there is no doubt about the importance of studying the extent to which development assistance achieves sustainable development in the least developed African countries, in light of the inequality between the two parties and in light of the global trend towards achieving sustainable development goals by 2030.

The Descriptive Approach was used to study the extent to which development assistance contributes in achieving sustainable development in the least developed African countries (Burundi, Democratic Republic of the Congo, and Eritrea). The research concluded that the African continent was the most recipient of development assistance during the period from 2011-2019, especially the sub-Saharan Africa region, the poorest, most backward, and lowest-income region. And there was an imbalance in the distribution of assistance in the three countries in the favor of humanitarian assistance and social sectors at the expense of the economic and productive sectors, the two most important arms of development which concerned with the strengthening and advancement of the economy in the three countries.

This made the sustainability of assistance not exist and show the impossibility of gradually giving up assistance once permanent growth was achieved in the case of the three countries. This has contributed to the region's failure to meet previously the Millennium Development Goals, and the currently goals of the Sustainable Development Strategy 2030. Accordingly, it is not possible to rely on foreign assistance completely because it may control the planning of the economic path of the recipient countries, we should give priority to the economic and productive sectors as the basis of the development process in African countries. And implement promising developmental projects according to the priorities of the countries in order to achieve the goals of sustainable development.

Keywords: Official Development Assistance – The Amount of the Official Assistance - Donor Countries - Recipient Countries - Sustainable Development

فهرس البحث

الموضوع	الصفحة
القسم الأول: الإطار النظري	14-5
1-1 المقدمة	5
1-2 المشكلة البحثية	6
1-3 أهداف البحث	7
1-4 التساؤلات	7
1-5 أهمية البحث	7
1-6 حدود البحث	7
1-7 طريقة البحث	8
1-8 مصادر البيانات	8
1-9 المفاهيم البحثية	8
1-10الدراسات السابقة	14-9
القسم الثاني: الدراسة التطبيقية	32-15
اختبار التساؤلات وتحليل البيانات الأساسية	32-15
2-1 مدخل حول المساعدات الإنمائية الرسمية.	15
2-2 تعريف	15
2-3 أنواع المساعدات الإنمائية الرسمية	17-15
2-3-1 مصدر المساعدات الإنمائية الرسمية	16-15
2-3-2 شكل المساعدات الإنمائية الرسمية	17-16
2-4 أساليب تقديم المساعدات الإنمائية	17
2-4-1 تقديم المساعدات بطريقة اليه	17
2-4-2 تقديم المساعدات بطريقة مشروطة	17
2-4-3 تقديم المساعدات بطريقة انتقائية	17
2-5 أهداف المساعدات الإنمائية الموجه الي الدول الإفريقية	19-18
2-5-1 أهداف اقتصادية	18
2-5-2 أهداف سياسية	18
2-5-3 أهداف إنسانية	19
2-6 التحديات امام تفعيل دور المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإفريقية الأكثر فقرا	21-19
2-6-1 عدم كفاية المساعدات الإنمائية	19
2-6-2 تجزئة المساعدات الإنمائية	20-19

2-6-3 المساعدات الإنمائية مقيدة	20
2-6-4 مشروطية المساعدات الإنمائية	20
2-6-5 عدم التنبؤ بالمساعدات الإنمائية	21-20
2-7 محددات الإدارة الفاعلة للمساعدات الإنمائية الرسمية	22-21
2-7-1 حوكمة المساعدات الرسمية الإنمائية (الشفافية والمساءلة)	21
2-7-2 اتساق المساعدات التنموية مع أولويات الدول المتلقية وتحديد النتائج وتحقيق الاستدامة	21
2-7-3 تحسين الشروط المصاحبة لتقديم المساعدات الإنمائية (الدعم الفني والشراء والتوريد)	22-21
2-7-4 الشراكة والشعور بالملكية	22
2-7-5 المتابعة والتقييم وقياس الأثر	22
2-7-6 طبيعة النظم الإدارية الداخلية في الدول المتلقية	22
2-8 دور المساعدات في تنمية الدول الإفريقية الأقل نمواً	32-23
2-8-1 حجم المساعدات الإنمائية الرسمية للدول المتلقية على مستوى العالم	24-23
2-8-2 حجم المساعدات الإنمائية الرسمية على مستوى افريقيا	25
2-8-3 حجم المساعدات الإنمائية على مستوي دول جنوب الصحراء الأقل نمواً	28-26
2-8-4 حجم المساعدات الإنمائية الرسمية موزعه على أهم القطاعات في الدول الإفريقية الثلاثه	32-29
النتائج	33
التوصيات	34
المراجع	38-35
المراجع العربية	36-35
المراجع الإنجليزية	38-37
الملاحق	40-39

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
جدول(1):حجم المساعدات الإنمائية الرسمية(ODA) للدول والمناطق على مستوى العالم (بالمليون دولار أمريكي)	23
جدول(2):حجم المساعدات الإنمائية الرسمية(ODA) للدول الإفريقية (بالمليون دولار أمريكي)	25
جدول(3):حجم المساعدات الإنمائية الرسمية(ODA) الموجه للدول الثلاثة (بالمليون دولار أمريكي)	26
جدول(4):حجم المساعدات الإنمائية الرسمية(ODA) موزعه على القطاعات في دول افريقيا الأقل نمواً (بالمليون دولار أمريكي)	29

القسم الأول: الإطار النظري

1-1 المقدمة

تمثل تدفقات رؤوس الأموال الدولية حركات رأسمالية عابره للحدود وهذه التدفقات تكون في صورة انتقال رؤوس الأموال الي داخل بلد معين قادمة من العالم الخارجي "دولة أو مجموعه دول أو منظمة دولية، اما التدفقات الي الخارج فتحدث من خلال "تصدير رأس المال" الي العالم الخارجي. لذا تتخذ رؤوس الأموال على المستوى الدولي أنماطا مختلفة تتضمن: رؤوس الأموال الدولية بشروط السوق، المساعدات التنموية الرسمية، الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة والغير مباشرة.

في الوقت الحاضر، أصبحت المساعدات التنموية الرسمية كأحد صور رؤوس الأموال على المستوى الدولي واحدة من أبرز المصادر الهامة التي تعتمد عليها الدول لتمويل أنشطتها الاقتصادية المختلفة، فالمعونات والمنح المقدمة من الدول المانحة الغنية إلى الدول النامية تمثل أهمية بالغة من حيث قدرة تلك الدول على تحقيق التنمية وتطوير بنيتها التحتية ودعم العديد من القطاعات الاقتصادية ، ولكن على الرغم من أن المساعدات التنموية الرسمية تعد مصدراً من مصادر تمويل التنمية إلا أنها كانت في كثير من الأحيان من أكبر المعوقات لمسيرة التنمية في بعض الدول النامية.

وقد ارتبط تطور مفهوم المساعدات الإنمائية الرسمية بتطور فكر التنمية، فقد تعاظم الهدف من المساعدات الإنمائية من كونها تهدف الي ضخ مساعدات لتحقيق معدلات نمو مرتفعة والنهوض بالاقتصاد الي كونها تسعى الي تحقيق التنمية البشرية والاهتمام بتطوير الفرد، ومع ظهور مشكلات البيئة والتغير المناخي وحدوث استنزاف والضغط على الموارد الطبيعية والاقتصادية، أصبحت المساعدات الإنمائية ترتكز على مواجهة هذه المشكلات في محاولة لتحقيق التنمية المستدامة.

كما ساعد في تطور دور المساعدات الإنمائية اصدار الأمم المتحدة عام 2000 للأهداف الإنمائية للألفية حيث نص الهدف الثامن على "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية" والذي يشير الي مسئولية الدول المتقدمة ووجوب مشاركتها لمساعدة الدول النامية من أجل محاربة الفقر وتحقيق التنمية، ومع الإعلان عام 2015 عن أهداف التنمية المستدامة تدرج دور المساعدات الإنمائية وصولا الي ضخ المزيد من المساعدات والتدفقات الدولية لتحقيق تلك الأهداف.

1-2 المشكلة البحثية:

ان المساعدات الإنمائية الرسمية هي بطبيعتها تدفقات مالية من الطرف المانح الذي يملك مصادر للتمويل وبين الطرف المتلقي الذي يحتاج الي هذه التدفقات والمساعدات، ونظرا لطابع عدم التكافؤ بين الطرفين، والنابع من التباينات الاقتصادية والاجتماعية، فانه من الممكن أن نتصور أن الطرف المانح يفضل توجيه المساعدات الي قطاعات يرى من جانبه أنها الأكثر أهمية من المنظور الشامل للعلاقات الدولية، وقد لا يتفق ذلك مع أهداف وتطلعات الطرف المتلقي. ومن المعلوم أن شكل المساعدات عادة ما يكون في صورة المساعدات المقدمة لقطاعات بعينها غير أن الأطراف المانحة أصبحت تميل لتخصيص المساعدات جزئيا، اذ لا يتم توجيه التدفقات المالية الى قطاعات كاملة مثل الطاقة والنقل والبنية الأساسية ولكن يتم تخصيصها الى مشروعات بعينها لضمان التأكد من مسار المساعدات المقدمة. لذلك تكمن مشكلة البحث في رصد وتحليل الي أي مدى تسهم المساعدات الإنمائية الرسمية في تحقيق التنمية المستدامة بالبلدان الأقل نمواً والأكثر فقراً، وذلك في ضوء عدم التكافؤ بين الطرفين المانح والمتلقى.

وتعتبر المساعدات الإنمائية الرسمية أحد أهم الموارد الخارجية التي تعتمد عليها كثير من الدول النامية لسد الفجوات التمويلية التي تعاني منها بسبب نقص مواردها المحلية. فالمعونات والمنح المقدمة من الدول المانحة إلى الدول النامية تمثل أهمية بالغة لتلك الدول حيث تساهم في تحقيق خططها التنموية وتطوير اقتصاداتها في العديد من القطاعات، ولكن على الرغم من أن المساعدات الرسمية تعد مصدراً مهما من مصادر تمويل التنمية إلا أنها كانت في كثير من الأحيان من بين أهم التحديات لمسيرة التنمية في بعض الدول النامية؛

وفي ضوء أهمية المساعدات الإنمائية وتأثيرها على مسيرة التنمية في الدول النامية بالإضافة الي دورها في تحقيق مصالح الدول المانحة، تبرز أهمية دراستها أكاديميا وذلك لرصد مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة للدول المتلقية لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، كذلك ضرورة تحليل الأهداف الرئيسية والمبررات للدول المانحة من وراء تلك المساعدات التي تمنحها للبلدان المتلقية لها.

1-3 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الي:

1- دراسة مدى مساهمة المساعدات الإنمائية الرسمية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء محدداتها.

2- القاء الضوء على أهداف الدول المانحة في تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية للدول، بالإضافة الي التحديات امام تفعيل دور المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأفريقية الأقل نمواً.

3- التطرق الي محددات الإدارة الفاعلة للمساعدات الإنمائية الرسمية الموجه للدول الإفريقية.

1-4 التساؤلات:

- ما مدى تأثير تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإفريقية الأقل نمواً؟
- ما هي أهداف المساعدات الإنمائية الموجه للدول الإفريقية، وكذلك أهم التحديات امام دور المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأفريقية الأقل نمواً؟
- ما هي أهم القطاعات التي تستحوذ على المساعدات والمعونات الرسمية المؤثرة على معدلات النمو والتنمية في الدول الافريقية الأقل نمواً؟

1-5 أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الدور الهام للمنح والمساعدات الخارجية في اعتماد كثير من الدول النامية عليها لسد الفجوات التمويلية التي تعاني منها بسبب نقص مواردها المحلية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، إذ بدون المنح والمساعدات الخارجية ستتعرض الي أزمات مالية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية في حال انقطاع تلك المساعدات والتدفقات الدولية، أو حال خلل وسوء توزيع المساعدات التنموية على القطاعات الحيوية في الدول المتلقية.

1-6 حدود البحث:

تم اختيار الدول الإفريقية الثلاثة (بوروندي-جمهورية الكونغو الديمقراطية-اريتريا) كنموذج للدول الإفريقية الأقل نمواً والأكثر فقراً للدراسة باعتبار ان القارة الإفريقية هي من أكثر القارات تلقياً للمساعدات الإنمائية الرسمية لما تعانيه من ازمات عديدة على الأصعدة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية مما جعلها تتخلف عن مسارات التنمية، خاصة في ظل ما تعانيه من مستويات معيشية منخفضة وتدني في مستويات الصحة والتعليم، إضافة الى الركود الاقتصادي. كما أن حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدم الي منطقة إفريقيا جنوب الصحراء باعتبارها أشد مناطق العالم فقراً وأكثرها تخلفاً وأقلها نمواً ودخلاً أصبحت تعتبر غير كافية لمساعدة تلك المنطقة على مواجهة تحدياتها التنموية، وهو ما ساهم في تخلف المنطقة عن الوفاء بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سابقاً، وعن أهداف استراتيجية التنمية المستدامة 2030 حالياً. وعليه فان البحث يهدف الي دراسة حجم ونصيب المساعدات التي تم توجيهها الي هذه الدول الثلاثة خلال الفترة من 2010-2019 من اجمالي المساعدات على المستوى العالمي، اخذا في الاعتبار تداعيات جائحة كورونا وتأثيرها على المساعدات الإنمائية بصفة عامة.

1-7 طريقة البحث:

يعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي كأحد أهم المناهج البحثية وكأسلوب يمكن اتباعه حيث يعتمد على دراسة المساعدات الإنمائية الرسمية ومدى تأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإفريقية الأكثر فقراً والأقل نمواً كدراسة حالة، وسيساهم استخدامه في جمع البيانات ووصفها كماً وكيفاً وتفسيرها لفهم مدى تأثير المساعدات الإنمائية الرسمية على مسيرة التنمية في الدول الثلاثة (بوروندي- جمهورية الكونغو الديمقراطية-اريتريا).

1-8 مصادر البيانات:

لجأ البحث في جمع البيانات على دراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وعلى التقارير الصادرة عن الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والموقع الرسمي للجنة المساعدات الإنمائية، والموقع الرسمي للبنك الدولي، الموقع الرسمي للكوميسا وكذلك الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت الكثير من النقاط الخاصة بموضوع البحث.

1-9 المفاهيم البحثية:

يمكن اجمال ابرز المفاهيم الواردة بالبحث على ما يلي:

-**المفهوم العام للمساعدات الانمائية الرسمية:** تعني المساعدات الدولية الرسمية تلك المساعدات التي تمنحها هيئات حكومية الي هيئات حكومية أخري، وكذلك التي تمنحها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، وتشمل هذه المؤسسات الاقليمية كالمنح والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنوك التنمية الإقليمية وبعض وكالات الأمم المتحدة.

-عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ولجنة المساعدات الإنمائية DAC مفهوم المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) كمساعدة حكومية تعزز وتستهدف بشكل خاص التنمية الاقتصادية ورفاهية البلدان النامية. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ابريل 2019).

-**مفهوم التنمية المستدامة:** عرفت منظمة الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، حيث تدعو التنمية المستدامة إلى تضافر الجهود من أجل بناء مستقبل للناس ولكوكب الأرض يكون شاملا للجميع ومستداما وقادرا على الصمود. ولابد لتحقيق التنمية المستدامة، من التوفيق بين ثلاثة عناصر أساسية وهي: النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة، وهذه العناصر مترابطة وكلها حاسمة لرفاهية الأفراد والمجتمعات.

كما ان القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ولبلوغ هذه الغاية، لا بد من تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعادل والشامل للجميع، وتوفير المزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتعزيز التنمية الاجتماعية العادلة والإدماج، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية (منظمة الأمم المتحدة،2021).

1-10 الدراسات السابقة:

- تناولت دراسة مراد بركات، عام 2021، بعنوان "**المساعدات الإنمائية الرسمية وأثرها على النمو الاقتصادي في سيريلانكا دراسة قياسية خلال الفترة(1960-2019)**" البحث في العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في دولة سيريلانكا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية خلال الفترة 1960-2019 وإجراء دراسة قياسية، حيث تؤكد نتائج الدراسة أن المساعدات الخارجية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في سيريلانكا، وبالتالي وجب على حكومة هذا البلد تعديل سياستها الاقتصادية والاستغلال الأمثل والفعال للمساعدات المتلقاه[1].

- وفي دراسة اسراء محمد حلمي هوي واخرون، عام 2017، بعنوان "**الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل**"، هدفت لبحث ما إذا كان للمساعدات الاقتصادية الخارجية أثر على معدلات النمو الإجمالية للدول محل الدراسة خلال الفترة من 2007 الى 2015 م ومدى كفاءة توزيع تلك المساعدات على القطاعات الخدمية والإنتاجية كقطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات، ويتضح من الدراسة أن المساعدات الاقتصادية لها دور في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال برامج دعم البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية والتعليم والصحة وتوفير الغذاء، وعلى الرغم من أهمية ذلك إلا أن الدراسات أثبتت أن العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي ستكون سلبية في مجملها نظرا للفساد وانعدام الشفافية كما أن الجهات المانحة ما زالت تربط بين مصالحها السياسية والإستراتيجية والثقافية والأيدولوجية وبين توجيه المساعدات الخارجية[2].

- كما قامت أ.سميحة نوي، عام 2017، بعمل دراسة بعنوان "**دور المساعدات الانمائية الدولية والاقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الافريقية**"، تناولت الدراسة العديد من الدول الافريقية التي تعتمد على المساعدات الانمائية الدولية والاقليمية كاهم مورد خارجي لها وتم دراسة أثر هذه المساعدات الانمائية الرسمية على تلك الدول الافريقية ، حيث خلصت الدراسة الي فشل المساعدات الانمائية في تحقيق التنمية المستدامة، فهي لم تفضي الي تحقيق نمو مستدام ثم تنمية مستدامة واقتصرت مساهمتها على تحسين التنمية البشرية وبشكل محدود، ولأجل تفعيل دور المساعدات الانمائية في تحقيق التنمية المستدامة، يجب تجاوز الاختلالات التقليدية التي تعاني منها من عدم كفاية وتجزئة وارتباط تقديمها بالغايات السياسية للدول المانحة[3].

- في دراسة Mengfan Cheng، عام2016، بعنوان "**Has Chinese Foreign Aid Contributed To Economic Growth In Africa?**" ، تناولت رصد انه بداية من 1950 توجد دول غير تقليدية تمنح المساعدات الخارجية لدول افريقيا وامريكا اللاتينية مثل: الصين – البرازيل – الهند ، كما تعتبر الصين من أكبر الدول المانحة للقروض غير التقليدية هذه الورقة البحثية تولي اهتماماً لتأثير المساعدات الخارجية الصينية على النمو الاقتصادي في افريقيا وقد استنتج الباحث أن المساعدات الخارجية الصينية ليس لها تأثير كبير علي نمو الناتج المحلي الإجمالي في

---

[1] مراد بركات، المساعدات الإنمائية الرسمية وأثرها على النمو الاقتصادي في سيريلانكا دراسة قياسية خلال الفترة (1960-2019)، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد8, عدد2، ص ص 845 – 862، عام 2021.

[2] إسراء محمد حلمي هوي واخرون، الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2007-2015)، المركز العربي الديموقراطي، جمهورية مصر العربية، عام 2017.

[3] أ.سميحة نوي، دور المساعدات الانمائية الدولية والاقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الافريقية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، المجلد02،العدد01،ص34-55 ،عام2017.

افريقيا كما استنتج ايضا أن الجودة المؤسسية لها تأثير كبير علي نمو الناتج المحلي الإجمالي ، كما أكد الباحث على أن تعزيز بناء المؤسسات هو أولوية قصوى لتحسين فعالية المساعدات نظرياً كما ينبغي التأكد من أن المواطنين في الدول المتلقية للمساعدات لديهم حرية التعبير ،الاستقرار السياسي , أقل عنفاً و انتخاب حكومتهم كذلك ايضاً الفساد لابد من تقليله بقدر الإمكان ،وبالتطبيق علي 52 الدول الافريقية المعنيين بالدراسة وجد الباحث أن هذه الدول لا تمتلك بنيه تحتيه كفئ كما أن بعض هذه الدول تعاني من انتشار الأمراض والحروب[4].

- ارتكزت دراسة موسى علاية، عام 2015، بعنوان" **عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان**"، على عدة مباحث، تناول المبحث الأول تعريف مفهوم المساعدات الخارجية وفاعليتها. وركز المبحث الثاني على مبررات المساعدات الخارجية من وجهات نظر متناقضة. وكشف المبحث الثالث عن أسباب عدم فاعلية المساعدات الخارجية في الدول النامية، من حيث، الفساد والسياسات والمؤسسات الضعيفة في البلدان المتلقية وعدم فاعلية المساعدات الخارجية، المشاكل والأهداف الأنانية للجهات المانحة وعدم فاعلية المساعدات الخارجية. وتوصلت خاتمة الدراسة إلى أن مطرقة البيئة الفاسدة والسياسات التنموية المدمرة والحكم السيء تسهم في تفسير الأداء المخيب للآمال لبرامج المساعدات في البلدان المتلقية، وأن معظم الجهات المانحة لا تزال تستند في تقديم مساعداتها إلى أهداف ومصالح أنانية متنوعة، منها السياسية، والاستراتيجية، والتجارية، والثقافية والدينية، وأن برامج المساعدات يتم تقديمها وإدارتها من قبل بيروقراطية واسعة جدا. كما توصلت الخاتمة إلى أن التعلم من أخطاء الماضي قد يؤدي إلى تغيرات في سياسات وأهداف وأولويات الجهات المانحة في تصميم مشاريعها وسياساتها، والطريقة التي يعملون بها في المستقبل، ولكن من دون هذا التعلم الجاد، فإن الكثير من الأساليب الخاطئة قد تستمر إلى وقت طويل، وبالتالي سنجد معظم الجهود المستقبلية الهادفة إلى تطوير المجتمعات النامية قد لا تحقق أهدافها[5].

- وفي دراسة د. محمد ترقو و د. بن مريم محمد، عام 2015، بعنوان "**أثر المساعدات الانمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في الدول النامية**"، تم اختبار أثر صافي المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها وجود تأثري طردي إيجابي للمنح والمساعدات الانمائية الرسمية على تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث أن زيادة حجم المساعدات الانمائية بمختلف أشكالها سيؤدي الي تحسن ظروف المعيشة وخلق هياكل اقتصادية منتجة وبالتالي تقليص البطالة وتحفيز الاستثمار وهذا ما يصب في تحفيز التنمية في البلد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي إضافة الي ما شهدته هذه الدول من معدلات متزايدة للنمو الاقتصادي في ظل تطور حجم المنح والمساعدات الإنمائية الرسمية، حيث ثبتت صحة الفرضية من حيث التأثري الطردي المعنوي إحصائيا لصافي المساعدات الانمائية الرسمية على النمو الاقتصادي غير أن هذا التأثير ضعيف جدا لا تتجاوز حدوده 2.2 % مما يفقد فعالية هذه المساعدات في تحقيق النمو سواء من حيث حجمها أو من حيث توجيهها الي القطاعات الأولى بتنميتها[6].

---

[4] Mengfan Cheng, Has Chinese Foreign Aid Contributed To Economic Growth In Africa?, thesis submitted to the faculty of the graduate school of arts and science of Georgetown university in partial fulfillment of the requirement for the degree of master of public policy ,B.A Washington , April 11,2016.

[5] موسى علاية، عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مجلد 22, عددي 69,70، ص ص 141 – 157 ، عام 2015.

[6] د.ترقو محمد، ود.بن مريم محمد، أثر المساعدات الانمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في الدول النامية ،جامعة الشلف، الجزائر، ص ص204-223 ، عام 2015.

- دراسة علياء نبيل بسيوني، عام2013، بعنوان "**المساعدات الخارجية والفقر في المنطقة العربية**" حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير المساعدات الخارجية الإنمائية على مستوى الفقر في المنطقة العربية. فباستخدام بيانات 13 دولة عربية خلال الفترة (2005-2009)، قامت الدراسة بتقدير تأثير المساعدات علي دليل التنمية البشرية بوصفه مؤشراً للرفاهية الكلية. وقد اعتمد التقدير على طريقتي المربعات الصغرى المعممة والمربعات الصغرى ذات المرحلتين، مع الأخذ في الاعتبار مستوى الإنفاق العام الداعم للفقراء من خلال المؤشر الذي أعدته هذه الدراسة له. وقد تم توصل إلى أن زيادة المساعدات قد اقترنت بانخفاض مستوى دليل التنمية البشرية. وعلى هذا النحو، فإن المساعدات قد لا تكون فعالة في التخفيف من وطأة الفقر[7].

- قام Mapango ، عام 2012، بعمل دراسة بعنوان **"Poverty Reduction in Burundi: A Case Study of the Effectiveness of Foreign Aid"**، حيث تناولت الدراسة فعالية المساعدات الانمائية الرسمية في بوروندي باستخدام ثلاثة مؤشرات للأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة، استندت الدراسة إلى مقياسين للمساعدات هي إجمالي المساعدات الثنائية واجمالي صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى بوروندي على أساس سنوي، وأظهرت الدراسة أن المساعدات الرسمية لها تأثير إيجابي وهام على وفيات الأطفال والتعليم الابتدائي. الا ان بوروندي لم تستطع تحقيق هدف الحد من وفيات الأطفال دون سن الخامسة والقضاء على الفقر المدقع والجوع، فإن المساعدة في الوقت الراهن مهمة للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية في بوروندي، وذلك في حالة ان هناك حاجة للحكومة لوضع استراتيجية وإدارة تخصيص المساعدات بشكل فعال، وبكفاءة وعلى قدم المساواة. بالإضافة الي ان على الحكومة القيام بتطوير اقتصادي وسياسي قوي وإصلاحات للقضاء على الفقر والتوقف عن الاعتماد على المساعدات الخارجية[8].

- تناولت د. زينب عباس زعزوع، عام 2012، في دراستها بعنوان " **دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي**"، والتي انقسمت الي مبحثين الأول يتناول مفهوم المنح والمساعدات الأجنبية، اما المبحث الثاني فيتناول مفهوم التطوير التنظيمي، ثم دور المنح والمساعدات في التطوير التنظيمي، هذا وتبرز الدراسة أهمية القاء الضوء على مدى جدوى المنح والمساعدات الأجنبية ودورها في عملية تطوير المنظمات العامة في الدول النامية وتحقيق التنمية والتقدم في هذه المنظمات، فهناك من يرى ان الدول النامية التي تسعى الي الاستعانة بالمساعدات الأجنبية في تطوير منظماتها، لابد ان تستفيد من هذه المنح وذلك باعتبارها من المصادر الهامة لرؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لتطوير المنظمات العامة، وفي المقابل هناك من يرى ان اعتماد الدول النامية على هذه المنح لا يحقق لتلك الدول ما تهدف اليه من تنمية، وقد اشارت الدراسة الي وجود أهداف ودوافع مختلفة حول تقديم الدول المانحة لهذه المنح والمساعدات الأجنبية[9].

---

[7] علياء نبيل بسيوني، المساعدات الخارجية والفقر في المنطقة العربية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال مجلد1، العدد1، ص ص 69-102، عام 2013.

[8] Mapango, Josiane, "Poverty Reduction in Burundi: A Case Study of the Effectiveness of Foreign Aid", Kennesaw State University. Dissertations, Theses and Capstone Projects, Paper 528, 2012.

[9] د.زينب عباس زعزوع، دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلة النهضة، مجلد 13، عدد2،ص ص 80-37 ، عام 2012.

- قيمت دراسة Sarsour and others، عام 2011، بعنوان **"The Economic And Social Effects Of Foreign Aid In Palestine"**، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمساعدات الأجنبية في فلسطين للفترة 1994-2000 ،وقد تم استخدام نموذج النمو الداخلي لتقدير الآثار الاقتصادية، بينما تم استخدام التحليل الكمي والوصفي لتقدير الآثار الاجتماعية. أشارت النتائج إلى أن معظم المساعدات الأجنبية تم تخصيصها لأغراض الاستهلاك وليس الاستثمار، مما يعني أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تستطيع الاعتماد على هذه المساعدات لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، علاوة على ذلك إن النسبة العظمي من هذه المساعدات تقدم للفلسطينيين لاعتبارات سياسية بدلا من قضايا التنمية والتضامن مع الشعب الفلسطيني[10].

- دراسة Dasha Chatrna و E. M. Ekanayake ، عام 2010، بعنوان **"The Effect Of Foreign Aid On Economic Growth In Developing Countries"** حللت الدراسة تأثير المساعدات الاجنبية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث تم استهداف عينة مكونة من 83 دولة نامية تشمل دول آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال الفترة 1980-2007 ، واختبرت الدراسة فرضية أن المساعدات الخارجية تحفز النمو الاقتصادي في الدول المذكورة وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel) خلصت الدراسة الي أن الاختلافات الاقليمية لها دور في تفسير تأثير المساعدات على النمو الاقتصادي بالإضافة الي مستويات الدخل، كما تشير النتائج الي أن المساعدات لها مزيج من التأثيرات[11].

- قام Yavuz و Eroglu ، عام 2009، بعمل دراسة بعنوان **"The Role Of Foreign Aid In Economic Development Of Developing Countries"** ، حيث سعت الدراسة الى تحليل دور المعونات الأجنبية في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وتوصلت الدراسة إلى أن فعالية المعونات الأجنبية تتوقف إلى حد كبير على كل من المانحين، ودوافع المتلقين وما إذا كانت هذه الدوافع تتفق أو تتعارض مع أهداف المانحين، وتعتمد على مدى ارتباط المعونات بالمشروعات الرأسمالية بدلاً من صرفها في اشكال ليست بالضرورة من مكونات التنمية على الإطلاق مثل المساعدات الغذائية ودعم ميزان المدفوعات وتخفيف عبء الديون. كذلك تتوقف فعالية المعونات على كيفية استخدامها من قبل المتلقي فهل تستخدم المعونات لأغراض زيادة الادخار والاستثمار أم يتم لأغراض الاستهلاك وأغراض غير منتجة أخرى؟، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول المانحة تزيد من ربط المعونات بما يخدم مصالحها، ولا تعمل على زيادة النمو في البلدان الأقل نموا بل له تأثير سلبي على النمو والعمالة وميزان المدفوعات[12].

- تطرق د. محمد عبدالشفيع عيسى، عام 2008، في دراسته بعنوان "**حركات رؤوس الأموال الدولية**"، الي دراسة التحركات الدولية لرأس المال، وتحديد المفاهيم للمصطلحات المستخدمة في الدراسات الاقتصادية ذات الصلة بالموضوع، ثم التطرق لتطبيق هذه المفاهيم على الواقع العملي، واخيرا تحليل بعض القوى المؤثرة على التدفقات

[10] Sarsour, Shaker, and others,The Economic And Social Effects Of Foreign Aid In Palestine,Palestine Monetary Authority, Ramallah, Palestine,2011.
[11] E. M. Ekanayake, Dasha Chatrna, The Effect Of Foreign Aid On Economic Growth In Developing Countries, Journal of International Business and Cultural Studies, p:11 ,2010.
[12] Eroglu, Omer And Yavuz, Ali, The Role Of Foreign Aid In Economic Development Of Developing Countries, Economic Development and Cultural Change, Suleyman Demirel University, Turkey,2009.

الرأسمالية الدولية، وقد خلصت الدراسة الي وجود تداخل عميق بين العوامل الاقتصادية والسياسية على الصعيد العالمي، مما يدعو الي ضرورة استيعاب كوامن الحركة الرأسمالية الدولية، القابعة من خلف الاستثمارات الأجنبية والقروض والمساعدات الانمائية الرسمية، فلا مناص من مواجهه الحقيقة الماثلة وهي ان الاقتصاد يعكس المصالح السائدة للقوى المتحكمة في مصائر المجتمع دوليا كان او محليا[13].

- في دراسة د. مسعد رضوان عبدالحميد، عام 2008، بعنوان "**الإدارة الفاعلة للمعونات الإنمائية الرسمية في مصر**"، تناولت اشكالية المعونات الإنمائية الرسمية، بين حاجة الدول النامية اليها ومقدار العائد منها على تلك الدول، والي أي مدى تحقق تلك المعونات الإنمائية للدول المتلقية مفهوم الاستدامة التنموية، كما عرضت الدراسة الأطر الدولية المنظمة للمعونات الإنمائية الرسمية، واشارت الدراسة الي امتداد عمليات التمويل الخاصة بالتدخلات التنموية عبر فترات زمنية طويلة، وأكدت الدراسة على الاهتمام بعمليات قياس أثر المعونات ووضع خطة زمنية للبناء المؤسسي ووقف الاعتمادية على المعونات الخارجية، مشيرة الي نموذج جيد يمكن الاقتداء به مثل حالة الهند، التي وضعت برنامجا محددا من أجل الخروج من مرحلة تلقي المعونات الي دولة مانحة للمعونات[14].

- طرح بلقاسم العباس، عام 2008، في دراسته بعنوان "**المساعدات الخارجية من أجل التنمية**"، دراسة فرضية أن رفع المساعدات يزيد من النمو في الدول النامية ويمكنها من تحقيق أهداف الألفية للتنمية، وقد أظهرت النتائج انه لا يوجد علاقه قوية بين التنمية والمساعدات، كما أثبتت الدراسة بعدم تأثير المساعدات على الاستثمار بل وجد في الواقع أن المساعدات تشجع الاستهلاك بدل الاستثمار بالإضافة الي تشجيع سلوك البحث عن الريع وتفاقم ظاهرة الفساد الاداري، وتؤدي بالتالي الي تشوه اليه تخصيص الموارد والضرر بالنمو، كما وجد أن المساعدات تستمر في التدفق بالرغم من السياسات السيئة للدول المستقبلة لها وبالرغم من أن المساعدات لا تخدم الفقراء في هذه الدول[15].

- دراسة Ouattara ، عام 2006، بعنوان "**Analyzes The Effects Of Aid Flows On Key Fiscal Aggregates In Senegal**" حيث حللت الدراسة آثار تدفقات المعونة على السياسة المالية العامة الرئيسية في السنغال، خلال الفترة 1970–2000، حيث تم الاهتمام بالتفاعل بين المساعدات التنموية والديون، وخلصت النتائج الي استخدام حصص كبيرة نسبيا من الموارد الحكومية لتمويل خدمة الديون، كما ان لخدمة الدين تأثير سلبي كبير على الإنفاق المحلي. تتمثل الآثار السياسية الرئيسية لهذه الدراسة في أن تخفيض الديون يمكن أن يكون أداة سياسية أكثر فعالية من المساعدات التنموية الإضافية (القروض) في تمويل الإنفاق المؤيد للفقر وكذلك الاستثمار العام [16].

---

[13] د.محمد عبدالشفيع عيسى ، "تحركات رؤوس الأموال الدولية" ، في مذكرة العلاقات الاقتصادية الدولية، دبلوم التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي،ص ص 95–115 ، عام 2009/2008.

[14] د.مسعد رضوان عبدالحميد، الإدارة الفاعلة للمعونات الإنمائية الرسمية في مصر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، مجلة البحوث والدراسات العربية،العدد68،ص ص 322–257 ، عام 2018.

[15] بلقاسم العباس، المساعدات الخارجية من أجل التنمية– جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، مجلد7، عدد 78، ص ص19–2، عام 2008.

[16] Ouattara analyzes the effects of aid flows on key fiscal aggregates in Senegal, Journal of International Development, P.1,2006.

- دراسة Addison, Mavrotas and McGillivray ، عام 2005، بعنوان **"Aid To Africa:An Unfinished Agenda"** ، تناولت اتجاهات المساعدات الرسمية لأفريقيا خلال الفترة من 1960 إلى 2002، ويؤكد المؤلفون إلى حد كبير على ان الانخفاض الهائل في المساعدات على مدى العقد الماضي له تأثير على الأفارقة الذين يعيشون في فقر والاقتصاد الأفريقي ككل. نتيجة للنقص في المعونة، ستكون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أكثر صعوبة إن لم تكن مستحيلة. تخلص هذه الدراسة إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية في الواقع قد تعزز النمو وتحد من الفقر، ومع ذلك فمن الواضح أن الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن ان تتحقق من خلال المساعدات الانمائية وحدها، ولكن هناك حاجة إلى مصادر مبتكرة أخرى لتمويل التنمية لابد ان يتم استكشافها[17] .

- دراسة Lohani, عام 2004، بعنوان "**Effect of Foreign Aid on Development: Does More Money Bring More Development?**"، استهدفت الدراسة فحص ما إذا كانت المساعدات الخارجية لها تأثير إيجابي على التنمية في البلدان النامية. وتم قياس التنمية في هذه الدراسة باستخدام مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index) وهو مؤشر مركب يتكون من مؤشر المعرفة، ومؤشر الصحة، ومؤشر مستوى المعيشة. توصلت الدراسة إلى أن البلدان النامية تواجه تحديات انتشار الفقر، وبطء نمو الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات الوفيات بسبب المرض، وأن الحكومات في هذه البلدان ليس لديها موارد مالية كافية لمكافحة هذه التحديات. لذلك كان للمساعدات الأجنبية دور رئيسي في تنفيذ برامج التنمية الموجهة لمكافحة الفقر في هذه البلدان. باستخدام تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى تم اختبار الفرضية القائلة إن المساعدات الأجنبية لها تأثير إيجابي على مؤشر التنمية البشرية. وأشارت نتائج تحليل الانحدار إلى أن المساعدات الأجنبية لها علاقة سالبة مع التنمية، لكن نتائج الدراسة أشارت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي يلعبان دورا ودلالة معنوية بالعلاقة مع التنمية في هذه البلدان[18].

- قامت هند بن عمار، عام 2004، الجزائر، بعمل دراسة بعنوان "**المسئولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية**"، تناولت الدراسة فيما تقدم موضوع مسئولية المجتمع الدولي عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، التي لا تزال تعاني من إرهاصات ماضي مؤلم من الاستعمار القديم، وواقع يشخصه الاستعمار الجديد بأدوات العولمة يعمق ويزيد من حالة التخلف، حيث أن فرض المشروطية في حد ذاته يؤدي إلى عرقلة التنمية في الدول متلقية المعونة والإبقاء على تخلفها وتبعيتها، فالمساعدات الاقتصادية الدولية للدول المتخلفة رغم أن ديمومتها بيد الدول المانحة، الا أن المشروطيه لمنحها قد تفقدها إيجابيتها[19].

---

[17] Addison, Mavrotas and McGillivray, Aid to Africa: An unfinished agenda, Journal of International Development,2005.

[18] Satish Lohani, Effect of Foreign Aid on Development: Does More Money Bring More Development? , The Park Place Economist, Illinois Wesleyan University,Volume12,Issue1.,2004.

[19] هند بن عمار، المسئولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق ابن عكنون، عام 2004.

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية

اختبار التساؤلات وتحليل البيانات الأساسية

2-1 مدخل حول مساعدات الإنمائية الرسمية:

يتكون مصطلح المساعدات التنموية الرسمية، من ثلاثة عناصر هي: **انها مساعدات،** أي انها تستهدف تقديم العون من طرف "هو المانح"، الي طرف اخر "هو الممنوح أو المتلقي". **وأنها ذات طابع تنموي،** بمعنى أن هدفها المُعلن ايضا هو المساهمة في دعم عملية التنمية في الدول أو البلاد المعنية. وأخيرا **انها رسمية،** أي مقدمة في الغالب من جهات ذات طابع حكومي أو عام[20].

2-2 تعريف:

عرفت لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD المساعدات التنموية على أنها المعونات التقنية والتدفقات المالية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة التي تساعد في تطوير الاقتصاد وتحقيق أهدافه الأساسية والمساعدة في رخاء المجتمع، ولابد أن يتحقق في هذه الموارد شروط أساسية منها أن تكون موجهه للتنمية وأن تحتوي على شروط تيسيريه من بينها ان عنصر المنحة فيها لا يقل عن 25%.[21]

2-3 أنواع المساعدات الإنمائية الرسمية:

2-3-1 مصدر المساعدات الإنمائية الرسمية تُصنف كالتالي:

(1) **المساعدات متعددة الأطراف (المؤسسات الدولية)Multilateral Assistance** :هي مساعدات تُقدمها مجموعة من الدول أو هيئة دولية أو إقليمية أو أكثر[22].

(2) **المساعدات الثنائية الرسمية Bilateral Assistance:** المساعدات الثنائية تكون بين الدول المانحة والدول المتلقية نتيجة للاتفاق الثنائي بينهما، وهذا ما يعطي الدولة المانحة فرصا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المتلقية[23].

---

[20] د.محمد عبدالشفيع عيسى ، "تحركات رؤوس الأموال الدولية" ، في مذكرة العلاقات الاقتصادية الدولية، دبلوم التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي،ص99 ، عام 2009/2008.

[21] https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance standards /official development assistance definition and coverage. htm ,October 2021.

[22] هند بن عمار، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر،ص198 ، عام 2004.

[23] مبارك سعيد عوض العجمي، المساعدات الاقتصادية إداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية: للفترة من((1980-2010، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ص21، كانون الثاني2011.

وبعكس المساعدات الثنائية التي يزداد ارتباطها بالاعتبارات السياسية، يزداد ارتباط الأنشطة التمويلية للمؤسسات المتعددة الأطراف بالاعتبارات الاقتصادية فهي أكثر قدرة على تحليل البيئة الاستثمارية في الدول المتلقية للمساعدات، كما أن مشروعات المؤسسات متعددة الأطراف تتميز بسرعة التنفيذ وقلة التكاليف الإدارية مقارنة بالمساعدات الثنائية[24].

2-3-2 شكل المساعدات الإنمائية الرسمية، تصنف كالتالي:

(1) مساعدات مالية:

- **المنح:** إذا أخذت المعونة شكل منحة لا تُرد دون وجود أي اشتراطات أو التزامات على الدولة المتلقية تقتضي برد قيمة تلك المساعدة أو جزء منها فإن ذلك يعد من قبيل المنح[25].
- **القروض الميسرة:** إذا تضمنت المعونات الاقتصادية بعض الاشتراطات المالية التي تقتضي رد قيمة تلك المساعدات أو جزء منها وفقاً لشروط تيسيريه، مثل تحديد فائدة على متلقي المساعدة أقل من سعر الفائدة السوقي أو منح فترة زمنية طويلة لسداد قيمة المساعدات التي حصل عليها فإن ذلك يدخل في إطار القروض الميسرة[26].

والجدير بالذكر أنه يتم توجيه هذه المساعدات المالية (منح وقروض ميسرة) الي كلً من (مساعدات برامج) أي توجه الي دعم وتمويل برامج تعليمية وصحية وغيرها و(مساعدات مشروعات) أي توجه الي تمويل مشروعات بعينها، ونجد أن مساعدات تمويل المشروعات أصبحت أكثر من مساعدات تمويل البرامج، حيث أن ذلك يخدم الدول المانحة من خلال توطين شركاتها في اراضي الدول المتلقية.

(2) مساعدات فنية:

ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD يقصد بالتعاون الفني او التقني المساعدات التي تُقدمها الدول المانحة إلى الدول المتلقية في صورة استقدام خبراء وفنيين وبرامج التدريب والبحث وتحمل التكاليف المترتبة على ذلك. حيث يشمل هذا التعاون توفير الخبراء مباشرة من الدول المانحة وبرامج المنح التعليمية وغيرها من أشكال المساهمة في رأس المال البشري للدول المتلقية، وبالتالي يعتبر التعاون الفني أو التقني شكلاً من أشكال المساعدة التي تركز على تقديم المعلومات والخدمات[27].

---

[24] أ.سميحة نوي، دور المساعدات الانمائية الدولية والاقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الافريقية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، المجلد02،العدد01،ص37 ، عام2017.

[25] إسراء محمد حلمي هوي واخرون، الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2007-2015)،المركز العربي الديموقراطي، جمهورية مصر العربية، عام 2017.

[26] إسراء محمد حلمي هوي واخرون، مرجع سبق ذكره.

[27] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، الاتجاهات الاقتصادية واثارها المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية، نيويورك ، العدد4، ص41، عام2007.

(3) مساعدات غذائية:

حسب تعريف المنظمة العالمية للأغذية فان المساعدات الغذائية هي تقديم سلع غذائية من الدول المانحة الي الدول المتلقية بدون مقابل أو بشروط ميسرة جداً، لمساعدة الدول المتلقية على تلبية احتياجاتها الغذائية، ويتم تدبيرها من أسواق البلدان المانحة أو من الأسواق الدولية وشحنها بدون مقابل للبلدان المتلقية[28].

(4) تخفيف أعباء ديون:

تلجأ كثير من الحكومات الي تعويض الخلل الناتج عن زيادة قيمة الواردات عن الصادرات من خلال الاقتراض، ونتيجة لذلك اصبحت أعباء الاستدانة كبيرة جدا وتعيق التنمية في الدول خاصة الفقيرة، لذلك تلجأ الجهات المانحة أحياناً الي آليات لتخفيف أعباء ديون الدول المُثقلة بالديون وادخالها ضمن بنود مساعدات التنمية التي تضمنتها المساعدات الإنمائية الرسمية.

2-4 أساليب تقديم المساعدات:

2-4-1 تقديم المساعدات بطريقة آلية Automatic Attribution : يستخدم هذا الأسلوب بناء على احتياجات الدول المتلقية، حيث لا يتم تقديم المساعدات بصورة دائمة، ولكن حسب الحاجة.

2-4-2 تقديم المساعدات بطريقة مشروطة Conditional Attribution : يستخدم هذا الأسلوب بوجود شروط أو برنامج معين يتم تطبيقه من قبل الدول المتلقية، كشرط للاستفادة من التمويل الممنوح من قبل الدول والجهات والمؤسسات المانحة[29].

2-4-3 تقديم المساعدات بطريقة انتقائية Selective Attribution : يستخدم هذا الأسلوب في الوقت الحاضر بعد القيام بدراسات متكاملة لكيفية رفع كفاءة استخدام المساعدات، حيث يعتمد هذا الأسلوب على التخلي جزئياً عن مبدأ الاحتياج للدول المتلقية، ويصبح تركيز الدول المانحة محصوراً على مبدأ الجدارة عند تقديم الدعم والمساعدات، وهو ما يخالف المبدأ العام من العون الإنمائي، كما أن هذا الأسلوب يتسم بصعوبة وضع أولويات وتقويم لمختلف سياسات التنمية للدول المستفيدة من المساعدات ووضع آليات واضحة لتطبيق مبدأ الانتقائية لهذه الدول المتلقية[30].

[28] FAO, Reporting procedures and consultative obligations under the FAO principles of surplus disposal: A guide for members of the FAO Consultative Subcommittee on Surplus Disposal, FAO, Rome,2001.

[29] مبارك سعيد عوض العجمي، مرجع سبق ذكره، ص57.

[30] د. نادية سوداني، اتجاهات واستخدامات المساعدات المالية الانمائية الرسمية العربية البينية دراسة حالة المساعدات الانمائية الرسمية الاماراتية خلال الفترة 2010-2015، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيسي علي البليدة2-مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، العدد18، ص 214 ، عام 2018.

2-5 أهداف المساعدات الإنمائية الموجه للدول الإفريقية:

تختلف أهداف ودوافع تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية ما بين الدول المانحة والدول المتلقية، فغالبا ما تطلب الدول المتلقية هذه المساعدات لدوافع اقتصادية تتلخص بالحصول على الموارد لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، او لأغراض انسانية كمحاربة الفقر، ومواجهه الكوارث الطبيعية والحروب ومعالجة الأمراض. اما الدول المانحة، فهي غالبا ما تقدم المساعدات لاعتبارات سياسية واقتصادية تحقق من خلالها مصالحها الذاتية وليس مصالح الدول المتلقية بالدرجة الأولى، فهي تربط المساعدات بتنازلات ومواقف مؤيدة لسياسات الدول المانحة[31]، **وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:**

2-5-1 أهداف اقتصادية:

- تسعى الدول المتلقية الي قبول المساعدات الإنمائية لتنفيذ مشروعات، تحسين مناخ الاستثمار، تطوير رأس المال البشري، ودفع فوائد الديون الخارجية، بالإضافة الي التخفيف من حدة مستويات الفقر فيها، واشباع حاجات مواطنيها[32].
- تسعي الدول المانحة الي فتح اسواق جديدة دولية أمام بضائعها وصادراتها من سلع وخدمات وكذلك العمل على تشجيع الاستثمارات في الخارج، مما يتيح لها تحقيق مكاسب اقتصادية واستثمارية عالية.
- تلجأ الدول المانحة الي تدويل قسط هام من أنشطتها في ميدان البحث والتطوير واقامة مرافق البحث والتطوير خارج الدول المتقدمة، مما يتيح لها فرض نفوذها على الدولة المتلقية[33].

2-5-2 أهداف سياسية:

- تسمي الأهداف السياسية لمنح المعونات بـ "الأهداف الخفية"، حيث تسعي الدول المانحة من جانبها للسيطرة على الدول المتلقية من خلال استغلالها لفتح اسواق لمنتجاتها مما يترتب عليه فرض شروط تُثقل كاهل الدول المتلقية بالأعباء الإضافية، كما تستخدم الدول المانحة هذه المساعدات للحصول على مكاسب دبلوماسية مثل كسب تأييد الدول المتلقية والحصول على اصواتها في المنظمات الدولية والضغط عليها سياسيا[34].
- غالبا ما يكون تقديم المساعدات الإنمائية مُقيداً بشروط سياسية أو عسكرية، مثل الدخول في أحلاف، اقامة قواعد عسكرية، أو اتباع سياسة خارجية موالية لها وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، مما قد يجعل الكثير من الدول النامية ترفض هذه المساعدات رغم حاجتها الماسة اليها[35].

---

[31] د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي، المساعدات الانمائية الدولية–الواقع الراهن والدور المطلوب، مجلة الدراسات الدولية، معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد22، ص 78, عام 2007.

[32] مبارك سعيد عوض العجمي، مرجع سبق ذكره، ص28.

[33] د.محمد عبدالشفيع عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 112 .

[34] إسراء محمد حلمي هوي واخرون، مرجع سبق ذكره.

[35] أ.سميحة نوي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

2-5-3 أهداف انسانية:

- تقوم الدول المانحة بتقديم المساعدات للدول النامية لمساعدتها انسانياً –كأحد الأهداف المُعلنة عالمياً الغير حقيقية–وذلك لمواجهة الأزمات والكوارث التي قد تواجهها، مثل انتشار الأمراض والأوبئة، الزلازل والبراكين، المجاعات، الجفاف، السيول والفيضانات، ومساعدة الدول الفقيرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها.

2-6 التحديات امام تفعيل دور المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأفريقية الأكثر فقرا:

لقد كانت المساعدات الإنمائية محل انتقاد لكثير من الاقتصاديين والباحثين، فبالرغم من هدفها المُعلن وهو مساعدة الدول المتلقية الفقيرة في تحقيق النمو والتنمية المستدامة، الا انها كانت اداه في يد الدول المانحة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية، ويمكن أن يتبين ذلك من خلال الاشارة الي بعض الانتقادات التي وُجهت للمساعدات الإنمائية، وهي كالتالي:

2-6-1 عدم كفاية المساعدات الإنمائية:

اعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ فترة طويلة سنة 1970 هدفًا والتزاماً للمرة الأولى للدول المتقدمة بأن تقوم بتخصيص 0.7٪ من دخلها القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية، والجدير بالذكر انه عام 2020 خصصت دول كالنرويج والسويد وتركيا حوالي 1.1% من دخلها القومي الاجمالي للمساعدات، في حين أن دول لجنة المساعدات الانمائية DAC خصصت حوالي 0.32% من دخلها القومي الاجمالي للمساعدات[36].

وفي هذا السياق وبالرغم من التعهدات التي التزمت بها الدول المانحة الا ان المساعدات الانمائية مازالت ضعيفة بسبب عدم الوفاء بها من جانب الدول المانحة أو عدم كفايتها او عدم فاعليتها لتحقيق التنمية المرجوة للدول المتلقية الفقيرة.

2-6-2 تجزئة المساعدات الإنمائية:

تجزئة المعونة تعني أنها تُقدم من خلال عدد كبير جدًا من المانحين، تُوجه لعدد كبير جدًا من الدول، في العديد من القطاعات، لتنفيذ عدد كبير جدًا من المشروعات، من خلال العديد من القنوات، باستخدام عدد كبير جدًا من المقاولين، وبذلك تُعتبر تجزئة المعونة عبئًا كبيرًا على الدول المتلقية، كما تُعتبر من أكبر التحديات التي تواجه كفاءة وفعالية المساعدات الانمائية الرسمية، بسبب التكاليف الإدارية الباهظة على كلا الجانبين المتلقي والمانح نتيجة ازدواجية جهود

[36] https://data.oecd.org/fr/oda/apd-nette.htm

المانحين وفشلهم في تنسيق جهودهم بين بعضهم البعض، حتى أن بعض الدراسات تشير إلى أن تجزئة المعونة قد تؤدي الي مزيد من البيروقراطية وتفشي الفساد في للدول المتلقية[37].

2-6-3 المساعدات الإنمائية مُقيدة:

تعتبر المساعدات المُقيدة محدودة المفعول، حيث اشترطت الدول المانحة على الدول المتلقية إنفاق المساعدات على شراء سلع وخدمات منها، مما يحرم الدول المتلقية الاستفادة من تلك المساعدات بإنفاقها على سلع وخدمات اقل سعراً في دول اخرى، كما ان المساعدات المُقيدة تؤدي الي ارتفاع تكلفة المشروعات المنفذة في الدول المتلقية من خلال التقيد بشراء مُستلزمات المشروعات من تلك الدول المانحة.

2-6-4 مشروطيه المساعدات الإنمائية:

تُعبر مشروطيه المساعدات الإنمائية عن المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للدول والمؤسسات المانحة، بالإضافة إلى تحديد شروط للتأكد من أن المساعدات الإنمائية سيتم توجيهها إلى تحقيق الأهداف المعلنة، وبعد عام 1980 تم توسيع مفهوم المشروطيه وأصبحت مرتبطة بشكل متزايد بالاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية والهيكلية "ببرامج الاصلاح والتكيف الهيكلي"[38].

فعندما تقترض دولة ما من صندوق النقد الدولي، توافق حكومتها على تعديل سياساتها الاقتصادية للتغلب على المشاكل التي دفعتها إلى طلب المساعدة المالية، حيث تُعد التعديلات السياسية والاصلاحية هذه شروطًا للحصول على قروض من صندوق النقد الدولي وتعمل على ضمان قدرة الدولة على السداد لصندوق النقد الدولي[39].

2-6-5 عدم التنبؤ بالمساعدات الإنمائية:

ان عدم قدرة الحكومة على التنبؤ بتدفقات المساعدات الإنمائية لا يؤثر فقط على مستوى الإنفاق الحكومي بل على تكوينه وفعاليته. فقد يؤدي النقص غير المتوقع من المساعدات إلى دفع الحكومات الي خفض الاستثمارات على رأس المال البشري، كما قد يؤدي زيادة حجم المساعدات بصورة فجائية الي سوء توزيعها القطاعي كتوجيهها نحو مزيد من الاستهلاك الحكومي، وعدم توجيهها بالشكل المناسب الي الانفاق الاستثماري والذي يحتاج وقتاً للتخطيط له لتحقيق فاعليته وكفاءته. وبالتالي قد تكون المساعدات التي لا يمكن التنبؤ بها أكثر صعوبة من المساعدات المتنبئ بها وذلك

[37] Nadia Molenaers & Bert Jacobs & Sebastian Dellepiane, article "NGOs and Aid Fragmentation: The Belgian Case", International Society for Third-Sector Research and The Johns Hopkins University, Published:21 November 2012, P.381 , Issue Date: April 2014.

[38] Hilde Selbervik, Aid and conditionality The role of the bilateral donor: A case study of Norwegian–Tanzanian aid relationship, Report submitted to the Norwegian Ministry of Foreign Affairs by Chr. Michelsen Institute, P.12, July 1999.

[39] *https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/28/IMF-Conditionality (22/2/2021).*

ليس فقط لصعوبة الحصول عليها وانما ايضا لإدارتها وكيفية إنفاق تلك الأموال وتوزيعها على القطاعات المختلفة، مما ينتج عنه ضعف التأثير المرغوب فيه للمساعدات الإنمائية[40].

2-7 محددات الإدارة الفاعلة للمساعدات الإنمائية الرسمية الموجه للدول الإفريقية:

2-7-1 حوكمة المساعدات الرسمية الإنمائية (الشفافية والمساءلة):

تتطلب عملية تعزيز الشفافية تحسين عمليات نشر البيانات بشكل أكثر وضوحاً عن التعاون الإنمائي، وتحسين قدرة السلطات المحلية والبرلمانات على توفير معلومات واضحة للمواطنين بشأن استخدام الموارد المساعدات مع مراعاة الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية اثناء توجيه المساعدات الإنمائية في المجالات المختلفة. اما المساءلة فيقصد بها اثبات ان المساعدات قد تم استخدامها طبقا لما أُتفق عليه من معايير وقواعد، وبذلك فان حوكمة المساعدات الإنمائية يشير ويؤكد على ان المساعدات قد تمكنت بشكل فعال وكفء من تحقيق النتائج المرجوة[41].

2-7-2 اتساق المساعدات التنموية مع أولويات الدول المتلقية وتحديد النتائج وتحقيق الاستدامة:

تتطلب فاعلية المساعدات الإنمائية التأكد من مدى اتساق وملاءمة أهداف المساعدات الإنمائية لمتطلبات واحتياجات واولويات الدول المتلقية والمستفيدة. لذا فعلى المنظمات متعددة الأطراف والدول المانحة النظر بعين الاعتبار الي اولويات الدول المتلقية. هذا الي جانب ضرورة الوقوف على نتائج ومخرجات المساعدات الإنمائية لقياس مدى تحقق الأثر من خلال اعتماد الدول المتلقية على الإدارة القائمة على النتائج[42]؛

وبناء على ما سبق، تتحقق الاستدامة من خلال استمرار المنافع الناشئة عن المساعدات الإنمائية وضمان العائد الإيجابي من المساعدات التنموية على المناطق الفقيرة المستهدفة، بحيث يتم الحصول على منافع طويلة الأجل وتحقيق التنمية الفاعلة.

2-7-3 تحسين الشروط المصاحبة لتقديم المساعدات الإنمائية (الدعم الفني والشراء والتوريد):

تبرز أهمية اتاحة الفرصة للدول المتلقية في المشاركة في وضع الشروط الخاصة بتقديم المنح والمساعدات من الدول المانحة، من خلال تحديد أوجه الصرف وإجراءات الشراء والتوريد الخاصة بالمنح والمساعدات. حيث أنه في بعض الأحيان تكون المساعدات الإنمائية مصحوبة باشتراط نسبة مخصصة للدعم الفني كاستقدام مجموعة من الخبراء

---

[40] Mr. Jan Walliser and Oya Celasun, managing aid surprises countries, cannot make full use of aid when it is unpredictable, FMI , finance and development,p34, August 2008.

[41] Global Partnership for Effective Development Cooperation, NAIROBI OUTCOME DOCUMENT ,Nairobi, Kenya,P2 &19, December 2016.

[42] د.مسعد رضوان عبدالحميد، الإدارة الفاعلة للمعونات الإنمائية الرسمية في مصر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، مجلة البحوث والدراسات العربية،العدد68،ص ص 281-282 ، عام 2018.

من الدول المانحة أو نسبة مخصصه لشراء وتوريد مواد خام او آلات ومعدات. لذا فانه يجب ان تُوضع الشروط المصاحبة لتقديم المساعدات الإنمائية بالاشتراك مع الدول المتلقية[43].

2-7-4 الشراكة والشعور بالملكية:

أهمية أن تشعر الدول المتلقية بملكيتها للمساعدات الإنمائية مما يسهم في فاعلية واستدامة التنمية، لذا فعلى الدول المانحة أن تدعم السياسات الوطنية وليس الإحلال محل تلك السياسات أو تغيير مسارها حسب رغبتها ومصالحها، فيجب على الدول المانحة والمتلقية ان تعمل على تنسيق الجهود والاستغلال الفعال لموارد المساعدات الإنمائية[44].

2-7-5 المتابعة والتقييم وقياس الأثر:

تهدف عملية المتابعة والتقييم الي دراسة مدى كفاءة وفاعلية المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول المانحة، وكذلك قياس الأثر لهذه المساعدات حتى تتحقق الاستدامة، والاستفادة منها لاستخلاص الدروس المستفادة لاستخدام واستغلال المساعدات التنموية المستقبلية. فإن عملية المتابعة والتقييم للمساعدات الإنمائية بمختلف صورها (مشروعات، برامج، دعم فني،...) تساهم في التعرف على نقاط القوه والضعف وكذلك تحديد الفرص والتحديات. والجدير بالذكر أن عملية المتابعة والتقييم تختلف من دولة الي اخرى حسب وعي الدولة المتلقية ومؤسساتها[45].

2-7-6 طبيعة النظم الإدارية الداخلية في الدول المتلقية:

يشكل الإطار المؤسسي بالدولة أحد الأبعاد الهامة لتعظيم الاستفادة من المساعدات الإنمائية، فان وجود نظم فعالة وكفء في التخطيط والتنفيذ وكذلك تطبيق النظم الإدارية الجيدة يساهم في توفير البيئة الداعمة للمساعدات الإنمائية بصورها المختلفة ويعزز من نجاح البرامج والمشروعات التنموية المنفذة من خلالها، مما يساهم في زيادة العائد من هذه المساعدات وتحقيق الاستدامة.

كما أن الإدارة الفاعلة للمالية العامة تلعب دوراً كبيراً في إدارة المساعدات الإنمائية وفي عملية توجيهها واستغلالها الاستغلال الأمثل، لذلك يجب أن تكون المساعدات الإنمائية متسقه مع تقديم برامج لرفع كفاءة وقدرات الجهات المسئولة عن الإدارة المالية لتلك المساعدات، مما يسهم في دعم مفهوم الاستدامة[46].

---

[43] د.مسعد رضوان عبدالحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 282-283.

[44] OECD, Development Assistance Committee (DAC), Guidelines and Reference Series Harmonising Donor Practices for Effective Aid Delivery, Volume 2, BUDGET SUPPORT, SECTOR WIDE APPROACHES AND CAPACITY DEVELOPMENT IN PUBLIC FINANCIAL MANAGEMENT,P18,2006.

[45] OECD, Development Assistance Committee (DAC), Guidelines and Reference Series Quality Standards for Development Evaluation, PP.6-8,2010.

[46] د.مسعد رضوان عبدالحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 287-288.

2-8: دور المساعدات في تنمية الدول الإفريقية الأقل نمواً:

2-8-1 حجم المساعدات الإنمائية الرسمية للدول المتلقية على مستوى العالم:

تعتبر القارة الإفريقية هي من أكثر القارات تلقياً للمساعدات الإنمائية الرسمية لما تعانيه من ازمات عديدة جعلتها تتخلف عن مسارات التنمية، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (1): حجم المساعدات الإنمائية (ODA) للدول والمناطق على مستوى العالم (بالمليون دولار أمريكي)

السنوات / المتلقين	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدول النامية (اجمالي)	148 652.57	161 439.54	177 536.34	166 794.38	202 661.89	194 575.05	201 213.11	193 176.72	203 505.9
أوروبا	9 331.21	10 304.28	10 350.87	10 718.27	11 972.81	11 966.14	10 306.32	9 023.89	10 273.33
%	6.28%	6.38%	5.83%	6.43%	5.91%	6.15%	5.12%	4.67%	5.05%
أفريقيا	52 719.57	62 167.99	63 458.02	54 727.37	69 054.52	64 850.82	68 938.31	65 314.94	70 039.18
%	35.46%	38.51%	35.74%	32.81%	34.07%	33.33%	34.26%	33.81%	34.42%
أمريكا	10 678.56	13 430.21	11 293.27	12 446.47	13 464.91	13 506.31	13 942.23	12 833.63	11 515.25
%	7.18%	8.32%	6.36%	7.46%	6.64%	6.94%	6.93%	6.64%	5.66%
اسيا	45 438.26	45 876.33	63 627.37	56 330.4	63 943.33	58 060.25	62 820.04	63 570.56	68 499.76
%	30.57%	28.42%	35.84%	33.77%	31.55%	29.84%	31.22%	32.91%	33.66%
أوقيانوسيا	2 089.1	1 970.12	2 290.78	2 144.19	2 647.64	1 970.86	2 607.1	2 637.68	2 846.89
%	1.41%	1.22%	1.29%	1.29%	1.31%	1.01%	1.3%	1.37%	1.39%
البلدان النامية (غير محددة)	28 395.88	27 690.61	26 516.04	30 427.68	41 578.68	44 220.67	42 599.11	39 796.02	40 331.48
%	19.1%	17.15%	14.94%	18.24%	20.52%	22.73%	21.17%	20.60%	19.82%

Source: OECD.Stat /Aid (ODA) commitments to countries and regions [DAC3a]…Data extracted on 10 Nov 2021

يتضح من جدول (1) حجم المساعدات الإنمائية المقدمة على مستوى قارات العالم فخلال الفترة من 2011-2019، ارتفعت حجم المساعدات الإنمائية المقدمة للدول النامية حيث وصلت الي 148652.57 مليون دولار أمريكي عام 2011 وقد سجلت ارتفاعاً في بعض السنوات بينما سجلت انخفاضا في البعض الأخر، وصولاً الي عام 2019 حيث زاد حجم المساعدات الإنمائية المقدمة للدول النامية ليصل الي 203505.9 مليون دولار أمريكي.

ففي خلال عام 2011 جاءت الدول الافريقية في المرتبة الأولى حيث حصلت على اجمالي 52719.57 مليون دولار امريكي اي بنسبة 35.46% من اجمالي حجم المساعدات الإنمائية، بينما تأتي في المرتبة الثانية الدول الآسيوية التي حصلت على 30.57% من اجمالي حجم المساعدات، أما المرتبة الثالثة فكانت للدول النامية الغير محددة والتي حصلت على 19.1%، وفي المرتبة الرابعة الدول الأمريكية حيث حصلت على 7.18% ، ثم تأتي الدول الأوروبية في المرتبة الخامسة حيث حصلت على 6.28%، وأخيراً جاءت دول أوقيانوسيا والتي حصلت على1.41% من اجمالي حجم المساعدات الإنمائية الموجه للدول النامية.

كما أنه بتتبع حجم المساعدات الإنمائية الموجه للدول النامية خلال أعوام 2011–2019 يتبين أن الدول الإفريقية تعد أكثر الدول تلقياً للمساعدات، حيث يعكس الجدول السابق الي ما سجلته الدول الإفريقية من تلقي لحجم المساعدات ارتفاعاً في بعض السنوات وانخفاضاً في البعض الأخر، الا انها تظل هي المتلقي الأكبر للمساعدات على مستوى العالم، وصولا الي عام 2019 حيث أرتفع حجم المساعدات الانمائية المقدم للدول الإفريقية ليصل الي 70039.18 مليون دولار أمريكي اي بنسبة 34.42% من اجمالي المساعدات المقدمة للدول النامية في نفس العام، بينما بلغت النسبة الإجمالية للمساعدات الموجه الي الدول الآسيوية، الدول النامية الغير محددة، الدول الأمريكية، الدول الأوروبية، والدول الاوقيانوسيا الي 33.6%، 19.82%، 5.66%، 5.05%، 1.39% علي التوالي خلال عام 2019.

وقد تم ارفاق جدول توزيع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأقل نمواً "بالمليون دولار أمريكي" خلال الفترة من 2014–2020 في الجزء الخاص بملاحق البحث، وإجمالا فانه يمكن القول ان الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول المانحة فهي تأتي على رأس قائمة توزيع صافي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول المتلقية الأقل نمواً وذلك خلال الفترة من 2014–2020، وتأتي من بعدها المملكة المتحدة، اليابان، المانيا، فرنسا، وكندا على التوالي، بينما تأتي في المرتبة الأخيرة المملكة العربية السعودية كأقل الدول المانحه.

2-8-2 حجم المساعدات الإنمائية الرسمية على مستوى افريقيا:

جدول (2): حجم المساعدات الإنمائية (ODA) للدول الإفريقية (بالمليون دولار أمريكي)

السنوات / المتلقين	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
افريقيا	31 777.44	31 760.39	31 594.92	30 863.24	33 840.81	34 566.54	35 479.35	33 487.38	37 844.06
شمال الصحراء	3 494.46	3 968.31	3 683.51	3 763.94	2 955.32	3 813.88	4 925.3	3 982.76	3 574.01
%	10.9%	12.49%	11.66%	12.19%	8.73%	11.03%	13.88%	11.89%	9.44%
جنوب الصحراء	27 200.4	26 627.64	26 693.74	25 422.79	29 112.29	29 006.78	28 573.51	27 543.65	31 428.11
%	85.59%	83.84%	84.49%	82.37%	86.03%	83.92%	80.54%	82.25%	83.05%
افريقيا، الإقليمية	1 082.58	1 164.44	1 217.67	1 676.51	1 773.2	1 745.88	1 980.55	1 960.97	2 841.94
%	3.41%	3.67%	3.85%	5.43%	5.24%	5.05%	5.58%	5.86%	7.51%

Source:OECD.Stat/Aid(ODA)commitments to countries and regions[DAC3a]Data extracted on 10/11/ 2021

يتضح من جدول (2) أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم المساعدات الانمائية الموجه الي الدول الإفريقية، حيث أن دول جنوب الصحراء تعتبر من أشد مناطق العالم فقراً وأكثرها تخلفا وأقلها دخلا، وهو ما ساهم في تخلف المنطقة عن الوفاء بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سابقاً، وعن أهداف استراتيجية التنمية المستدامة 2030 حالياً.

وخلال عام 2011 حصلت منطقة افريقيا جنوب الصحراء على اجمالي 27200.4 مليون دولار امريكي اي بنسبة 85.59% من اجمالي حجم المساعدات الموجه الي افريقيا خلال نفس العام، بينما حصلت منطقة افريقيا شمال الصحراء على اجمالي 3494.46 مليون دولار امريكي اي بنسبة 10.9% من اجمالي حجم المساعدات الموجه لإفريقيا، ثم تاليها باقي المناطق الإفريقية، الإقليمية بنسبة 3.41%.

كما أنه بتتبع حجم المساعدات الإنمائية الموجه الي الدول الإفريقية خلال أعوام 2011-2019 نجد أن منطقة افريقيا جنوب الصحراء هي من أكثر المناطق تلقياً للمساعدات، حيث يعكس جدول (2) ما سجلته منطقة افريقيا جنوب الصحراء من تلقي لحجم المساعدات ارتفاعا في بعض السنوات وانخفاضا في البعض الأخر الا انها تظل هي المتلقي الأكبر للمساعدات على مستوى افريقيا، وصولا الي عام 2019 حيث أرتفع حجم المساعدات الإنمائية المقدم لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء ليصل الي 31428.11 مليون دولار أمريكي اي بنسبة 83.05% من اجمالي المساعدات المقدمة للدول الافريقية في نفس العام. بينما بلغت نسبة اجمالي المساعدات الموجه الي منطقة افريقيا شمال الصحراء، وافريقيا الاقليمية الي 9.44% و7.51% على التوالي خلال عام 2019.

3-8-2 حجم المساعدات الإنمائية على مستوي دول جنوب الصحراء الأقل نمواً:

تمت الاشارة الي الدول الإفريقية الثلاثة بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، اريتريا، كنموذج للدول الافريقية جنوب الصحراء الأقل نمواً، وبإلقاء الضوء على هذه الدول الثلاث، نجد ما يلي:

جدول (3): حجم المساعدات الإنمائية (ODA) الموجه للدول الثلاثة (بالمليون دولار أمريكي)

السنوات / المتلقين	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
افريقيا جنوب الصحراء	27 200.4	26 627.64	26 693.74	25 422.79	29 112.29	29 006.78	28 573.51	27 543.65	31 428.11
بوروندي	241.86	185.13	320.47	253.84	208.15	255.04	207.05	202.98	189.32
%	0.89%	0.69%	1.20%	0.99%	0.71%	0.88%	0.72%	0.74%	0.60%
اريتريا	16.62	6.79	12.73	7	14.19	14.1	31.1	17.5	23.15
%	0.061%	0.025%	0.048%	0.028%	0.049%	0.048%	0.11%	0.064%	0.074%
الكونغو الديمقراطي	4 119.22	1 561.07	1 105.21	1 031.14	1 012.24	1 062.05	1 194.49	1 330.64	1 612.64
%	15.14%	5.86%	4.14%	4.06%	3.48%	3.66%	4.18%	4.83%	5.13%

Source: OECD.Stat / Aid (ODA) commitments to countries and regions [DAC3a] ...Data extracted on 13/12/2021

بتحليل جدول (3) يتضح ما يلي:

أولا: بوروندي:

تعد بوروندي أحد أصغر الدول جغرافيا في وسط إفريقيا، هي دولة حبيسة فقيرة الموارد، وواحدة من أفقر دول العالم من حيث نصيب الفرد إجمالي الناتج المحلي يبلغ 160 دولارًا أمريكيًا، وهو أحد أدنى المعدلات في العالم، وقد مرت بوروندي بما يقرب من عقدين من الصراعات والاضطرابات السياسية والعنف ساهم في انتشار نسبة الفقر، لذلك فقد اعتمدت الدولة بشكل كبير على المساعدات الإنمائية الرسمية[47].

[47] Mapango, Josiane, "Poverty Reduction in Burundi: A Case Study of the Effectiveness of Foreign Aid". Dissertations, Theses and Capstone Projects, P.1, 2012.

حصلت بوروندي خلال عام 2011 على 241.86 مليون دولار أمريكي من اجمالي حجم المساعدات الموجه الي دول افريقيا جنوب الصحراء اي بنسبة تصل الي 0.89%، ثم تأرجحت حجم المساعدات الموجه الي بوروندي هبوطاً وارتفاعاً، وشهدت بوروندي ارتفاعا في حجم المساعدات عام 2013 حيث وصلت الي 320.47 مليون دولار أمريكي بنسبة 1.20% من اجمالي المساعدات الموجه الي افريقيا جنوب الصحراء، بينما انخفضت المساعدات الموجه الي بوروندي خلال أعوام 2012،2014،2015،2017،2018 حتى وصلت عام 2019 الي 189.32 مليون دولار أمريكي اي نسبة 0.60% من اجمالي حجم المساعدات الموجه الي دول افريقيا جنوب الصحراء.

ثانيا: اريتريا:

تمثل اريتيريا أحد أقل البلدان الإفريقية نموا في العالم، فاقتصادها حتى الآن لم يتعافى تماما من آثار الحرب التي دامت 30 عاما، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص الحصول على الدخل وارتفاع مستويات الفقر، وتعتمد اريتريا بشكل كبير على الزراعة المطرية، مما يجعلها عرضة لانعدام الأمن الغذائي، وقد أدت حالات الجفاف الدورية إلى تدهور الوضع[48].

حصلت اريتريا خلال عام 2011 على 16.62 مليون دولار أمريكي من اجمالي حجم المساعدات الموجه الي دول افريقيا جنوب الصحراء اي بنسبة تصل الي 0.061%، وتعد هذه النسبة ضئيلة للغاية مقارنة بحجم المساعدات الموجه الي باقي الدول الإفريقية، وقد انخفضت هذه النسبة الي ادنى مستوياتها عام 2014 حيث وصلت الي 0.028% فقد حصلت اريتريا على 7 مليون دولار أمريكي من اجمالي حجم المساعدات الموجه الي افريقيا جنوب الصحراء، ثم تأرجحت هبوطاً وصعوداً خلال الفترة من عام 2015 الي 2019 حيث وصلت نسبة المساعدات الموجه الي اريتريا الي أعلى معدلاتها عام 2017 بنسبة 0.11% ، وحصلت على 31.1 مليون دولار أمريكي من المساعدات الموجه الي دول افريقيا جنوب الصحراء، حتى وصلت عام 2019 الي 23.15 مليون دولار أمريكي اي نسبة 0.074% من اجمالي حجم المساعدات الموجه الي دول افريقيا جنوب الصحراء.

ثالثا: جمهورية الكونغو الديمقراطية

تصنف جمهورية الكونغو الديمقراطية كدولة منخفضة الدخل، فهي واحدة من أفقر البلدان وأكثرها تفاوتًا بين الجنسين، عانت وتأثرت كثيراً بالنزاع والاضطرابات المدنية، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف القدرات المؤسسية وسوء الإدارة، إلى جانب بنيتها التحتية السيئة[49]. واتساقا بما سبق، فقد اعتمدت جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل كبير على

[48] https://www.ifad.org/en/web/operations/w/country/eritrea,(13/12/2021)

[49] IMF – International Monetary Fund 'Democratic Republic of the Congo: 2019 Article IV Consultation – press release; staff report; and statement by the Executive Director for the Democratic Republic of the Congo'. Washington DC: IMF (www.imf.org/en/Publications/CR/ Issues/2019/09/04/Democratic-Republic-of-the-Congo-2019-Article-IV-Consultation-Press-ReleaseStaff-Report-and-48648),2019.

المساعدات الإنمائية الرسمية، حيث تُعد جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أكبر متلق للمساعدات الإنمائية الرسمية في العالم، وخامس أعلى دولة من حيث كثافة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع[50].

استحوذت جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال عام 2011 على 4119.22 مليون دولار أمريكي بنسبة 15.14% من اجمالي حجم المساعدات الإنمائية الموجه الي افريقيا جنوب الصحراء وهي نسبة ضخمة مقارنة بحجم المساعدات الموجه الي الدول الإفريقية وخاصة باقي دول جنوب الصحراء، ورغم استحواذ الكونغو الديمقراطي على هذا الحجم من المساعدات الا انها عانت من انخفاض شديد ومتتالي في حجم المساعدات الموجه اليها خلال أعوام 2012 الي 2015، حيث وصلت النسب من اجمالي المساعدات الموجه الي افريقيا جنوب الصحراء الي 5.86%،4.14%،4.06%،3.48% على التوالي، الا انه لوحظ ان هناك ارتفاع طفيف في حجم المساعدات التي تلقتها الكونغو الديمقراطي خلال الفترة من 2016 الي 2019، حيث وصلت عام 2019 الي 1612.64 مليون دولار امريكي بنسبة 5.13% من اجمالي حجم المساعدات الموجه الي افريقيا جنوب الصحراء.

وبشكل عام يتضح من البيانات السابقة أنه بالرغم من أن هذه الدول الثلاثة "بوروندي، اريتريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية" يتم توجيه المساعدات الانمائية لها طبقا لما ورد بالجدول (3) خلال الفترة من 2011 الي 2019، الا انها ماتزال تُصنف على انها من الدول الأقل نمواً والأكثر فقراً وفقا لتقارير الأمم المتحدة[51]، وقد يرجع ذلك الي عاملين أساسيين: أولا:محدودية حجم المساعدات الإنمائية الموجه لها من جانب الدول المانحة وقلة نسبتها من الدخل القومي لها كما سبق الحديث عنها، ثانيا: أهداف المساعدات الإنمائية الرسمية الأساسية سواء الاقتصادية أو السياسية التي سبق الحديث عنها والتي تتعارض مع أهداف التنمية المزمع الإشارة اليها لتوجيه المساعدات الإنمائية، والتي تُعيق مثل هذه الدول الأقل نمواً من مواصلة تنميتها وتحقيق أهداف التنمية.

[50] OECD DAC data (ODA and other official flows), the World Bank (remittances, GNI and poverty) and the United Nations Conference on Trade and Development (FDI)/All data in US$ is in 2011 prices.

[51] الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نموا، التمويل الانمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل – التبعية القديمة والتحديات الجديدة، ص-ص 11-14 ، عام 2019.

2-8-4 حجم المساعدات الإنمائية الرسمية موزعه على أهم القطاعات في الدول الإفريقية الثلاثه:

تم القاء الضوء على أهم القطاعات في الدول الإفريقية الأقل نمواً لدراسة وتحليل مدى تأثير تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإفريقية الثلاث، حيث تم الإشارة الي القطاعات الاجتماعية، القطاعات الاقتصادية، القطاعات الإنتاجية، والمساعدات الإنسانية، وقد تبين ما يلي:

جدول (4): حجم المساعدات الإنمائية الرسمية موزعه على القطاعات في دول افريقيا الأقل نمواً (بالمليون دولار أمريكي)

الدول	السنوات / القطاعات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
بوروندي	القطاعات الاجتماعية	137.65	122.84	186.24	156.11	103.79	130.23	98.82	78.64	110.50
	القطاعات الاقتصادية	1.92	13.62	35.49	31.20	0.81	0.17	16.86	0.57	0.37
	القطاعات الإنتاجية	43.65	14.61	51.21	27.10	58.23	11.87	16.81	48.35	6.78
	المساعدة الإنسانية	33.70	21.81	32.47	20.54	11.29	48.99	41.84	49.67	44.49
جمهورية الكونغو الديمقراطي	القطاعات الاجتماعية	523.71	532.32	494.96	460.67	548.79	474.12	475.9	635.6	544.52
	القطاعات الاقتصادية	41.39	12.24	41.88	73.82	6.16	87.62	21.60	28.58	14.35
	القطاعات الإنتاجية	53.13	39.89	76.45	45.08	41.93	44.74	44.09	31.00	27.77
	المساعدة الإنسانية	308.51	333.63	378.47	334.56	236.00	260.50	463.6	472.9	911.72
اريتريا	القطاعات الاجتماعية	8.10	4.05	4.76	5.19	7.44	4.04	10.22	3.89	15.06
	القطاعات الاقتصادية	0.00	0.32	0.00	..	..	0.00	0.03	0.03	0.02
	القطاعات الإنتاجية	0.66	0.26	0.13	0.24	0.39	0.33	11.57	0.43	0.80
	المساعدة الإنسانية	3.61	2.29	8.20	1.72	2.51	7.47	2.41	2.60	2.97

Source: OECD.Stat.GeoBook. ODA by sector (10/11/2021)

بتحليل جدول (4) يتضح ما يلي:

أولا: دولة بوروندي:

وخلال متابعة حجم المساعدات الإنمائية الرسمية الموزعة على القطاعات في دول الإفريقية الأقل نمواً، نجد انه تم توجيه مساعدات إنمائية الى دولة بوروندي **للقطاعات الاجتماعية** مثل الصحة والتعليم وامدادات المياه بمبلغ 137.65 مليون دولار أمريكي خلال عام 2011، وقد تأرجحت حجم المساعدات الإنمائية الموجه الي القطاعات الاجتماعية صعوداً وهبوطاً وصولاً إلى عام 2019 حيث بلغت حجم المساعدات نحو 110.50 مليون دولار أمريكي. وفيما يخص **قطاعات البنية التحتية والخدمات الاقتصادية** فقد حصلت على مساعدات انمائية بمبلغ 1.92 مليون دولار أمريكي خلال عام 2011، وسجلت المساعدات الإنمائية الموجه للقطاعات الاقتصادية ارتفاعاً في بعض الأعوام بينما توالى انخفاضها بشدة في البعض الأخر حتى وصلت عام 2019 الي مبلغ 0.37 مليون دولار أمريكي وهي مبالغ ضعيفة جداً تكاد تكون مُنعدمة.

وفيما يخص **القطاعات الإنتاجية** فقد تم توجيه حوالي 43.65 مليون دولار أمريكي من المساعدات الإنمائية في عام 2011، وقد تذبذبت حجم المساعدات الإنمائية ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الفترة من 2012-2018 الموجه لهذا القطاع، حتى وصلت حجم المساعدات عام 2019 لمبلغ 6.78 مليون دولار أمريكي، ويشير المبلغ الي ضعف حجم المساعدات الموجه لهذه القطاعات الحيوية، بينما نجد ان المساعدات الإنمائية تركزت في **المساعدات الإنسانية** حيث بلغ حجم المساعدات في هذا القطاع الي 33.70 مليون دولار أمريكي عام 2011، وقد سجلت حجم المساعدات الموجه لهذا القطاع ارتفاعاً خلال 2016-2018 حتى وصل عام 2019 الي مبلغ 44.49 مليون دولار أمريكي.

وعليه يمكن القول ان المساعدات الإنمائية في دولة بوروندي قد تركزت في القطاعات الاجتماعية والمساعدات الإنسانية، بينما حصلت القطاعات الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية على النصيب الأقل من حجم هذه المساعدات.

ثانيا: دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية :

وقد تم توجيه مساعدات إنمائية الي دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية **للقطاعات الاجتماعية** مثل الصحة والتعليم وامدادات المياه بمبلغ 523.71 مليون دولار أمريكي خلال عام 2011، وقد تأرجحت حجم المساعدات الإنمائية الموجه الي القطاعات الاجتماعية صعوداً وهبوطاً وصولا الي عام 2019 حيث بلغت حجم المساعدات نحو 544.52 مليون دولار أمريكي. وفيما يخص **قطاعات البنية التحتية والخدمات الاقتصادية** فقد حصلت على مساعدات إنمائية بمبلغ 41.39 مليون دولار أمريكي خلال عام 2011، وسجلت المساعدات الإنمائية الموجه للقطاعات الاقتصادية ارتفاعاً في بعض الأعوام بينما انخفضت بشدة في البعض الأخر حيث وصلت عام 2015 الي مبلغ 6.16 مليون دولار أمريكي، ثم وصلت عام 2019 الي مبلغ 14.35 مليون دولار أمريكي وهو مبلغ ضعيف بالنسبة لقطاعات هامة كالقطاعات الاقتصادية.

كما تم توجيه حوالي 53.13 مليون دولار أمريكي من المساعدات الإنمائية عام 2011 الى **القطاعات الإنتاجية**، وقد تذبذبت حجم المساعدات الإنمائية ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الفترة من 2012-2018 الموجه لهذا القطاع، حتى

وصلت حجم المساعدات عام 2019 لمبلغ 27.77 مليون دولار أمريكي، ويشير المبلغ الي ضعف حجم المساعدات الموجه لهذه القطاعات الحيوية، بينما نجد ان المساعدات الإنمائية تركزت بشدة في **المساعدات الإنسانية** حيث بلغ حجم المساعدات في هذا القطاع الي 308.51 مليون دولار أمريكي عام 2011، وقد سجلت حجم المساعدات الموجه لهذا القطاع انخفاضاً خلال عامي 2014 و2015، بينما سجلت ارتفاعاً منذ عام 2016 الي عام 2019 حيث ارتفعت بشكل حاد ووصلت الى مبلغ 911.72 مليون دولار أمريكي.

وعليه يمكن القول ان المساعدات الإنمائية في دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تركزت بشده في المساعدات الإنسانية ثم في القطاعات الاجتماعية، بينما حصلت القطاعات الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية على النصيب الأقل من حجم هذه المساعدات.

ثالثا: دولة اريتريا:

وقد تم توجيه مساعدات إنمائية الي دولة اريتريا **للقطاعات الاجتماعية** مثل الصحة والتعليم وامدادات المياه بمبلغ 8.10 مليون دولار أمريكي خلال عام 2011، وقد تأرجحت حجم المساعدات الإنمائية الموجه الي القطاعات الاجتماعية صعوداً وهبوطاً وصولا الي عام 2019 حيث ارتفعت وبلغت نحو 15.05 مليون دولار أمريكي. وفيما يخص **قطاعات البنية التحتية والخدمات الاقتصادية** فلم تحصل اريتريا على مساعدات إنمائية في هذه القطاعات خلال عام 2011، وقد غلب على المساعدات الإنمائية الموجه للقطاعات الاقتصادية الضعف الشديد حيث حصلت هذه القطاعات خلال عام 2012 على مبلغ 0.32 مليون دولار أمريكي بينما لم يتم توجيه مساعدات لهذه القطاعات خلال عام 2013 و2016، ثم تم توجيه المساعدات بشكل ضعيف جداً خلال الفترة من 2017 الي 2019 حيث وصلت الي 0.02 مليون دولار أمريكي وهو مبلغ يكاد يكون مُنعدم بالنسبة لقطاعات حيوية كالقطاعات الاقتصادية.

وفيما يخص **القطاعات الإنتاجية** فلم تكن أفضل حالاً من القطاعات الاقتصادية فقد تم توجيه حوالي 0.66 مليون دولار أمريكي من المساعدات الإنمائية في عام 2011، وقد تذبذبت حجم المساعدات الإنمائية ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الفترة من 2012-2017 الموجه لهذا القطاع وسجلت أعلى حجم للمساعدات لها عام 2017 بمبلغ 11.57 مليون دولار أمريكي، ثم عادت للانخفاض مجدداً خلال عام 2018، ووصلت حجم المساعدات لهذه القطاعات عام 2019 لمبلغ 0.80 مليون دولار أمريكي، وتشير المبالغ الي ضعف حجم المساعدات الموجه لهذه القطاعات الحيوية، بينما نجد ان المساعدات الإنمائية الموجه الي **المساعدات الإنسانية** كانت افضل حالاً من القطاعات الاقتصادية وكذلك القطاعات الإنتاجية، حيث بلغت حجم المساعدات في هذا القطاع الي 3.61 مليون دولار أمريكي عام 2011، وقد سجلت حجم المساعدات الموجه لهذا القطاع انخفاضاً وارتفاعاً خلال الفترة من 2012-2016، ومنذ عام 2017 حتى 2019 بدأ حجم المساعدات الانمائية الموجه للمساعدات الانسانية يرتفع، حيث بلغ حجم المساعدات الي مبلغ 97.2 مليون دولار أمريكي.

وعليه يمكن القول ان المساعدات الإنمائية في دولة اريتريا اتسمت بالضعف الشديد في القطاعات الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية، بينما كانت أفضل حالاً في القطاعات الاجتماعية والمساعدات الإنسانية.

واتساقا بما سبق، يمكن أن نخلُص من تحليل الجدول السابق توجيه اغلب المعونات الإنمائية الي المساعدات الإنسانية والقطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم وامدادات المياه...، كما هو معلوم احتواء المساعدات الموجه للقطاعات الاجتماعية على نسبة كبيرة من المساعدات الفنية والتقنية وايفاد خبراء وغيرها والتي تكون في الغالب مكلفة بالنسبة للدول المتلقية وتحقق أهداف الدول المانحة؛

ويأتي هذا على حساب الهدف الأساسي من المساعدات الإنمائية وهو تعزيز النمو وتحقيق التنمية المستدامة، فبالرغم من أهمية المساعدات الموجه الي القطاعات الاجتماعية والمساعدات الإنسانية كقطاعات هامة واساسية لتحسين مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول الإفريقية الثلاثة كخطوه لتحقيق التنمية البشرية، رغم ما تعانيه تلك الدول من ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستويات التعليم والرعاية الصحية كمعظم دول افريقيا، إلا ان هذه الزيادة كانت على حساب قطاعات البنية التحتية والخدمات الاقتصادية والتي تعد أحد اذرع التنمية التي تدعم تشغيل وتطوير قطاعات الاقتصاد الأخرى، حيث تساعد هذه المرافق والأنشطة والخدمات في زيادة الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد.

كما يتبين من التحليل زيادة حجم المعونات الإنمائية الموجه للمساعدات الإنسانية والقطاعات الاجتماعية على حساب القطاعات الانتاجية الذراع الآخر للتنمية في الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات اللازمة للنهوض بالاقتصاد في هذه الدول الثلاث، وعليه فقد يتسبب الخلل في توزيع المساعدات الانمائية في جعل استدامة المساعدات غير واردة مما يصعب معه تحقيق الهدف الأساسي منها وهو النمو والتنمية، ويصبح التخلي عن المساعدات تدريجيا فور تحقيق النمو المستدام ووجود المؤسسات القوية والإدارات والحكومات الواعية بهدف تحقيق التنمية المستدامة أمر يستحيل تحقيقه في حالة الدول الثلاثة الإفريقية، في ظل وجود أهداف اقتصادية وسياسية غير معلنة للدول المانحة وفي ظل غياب الدور المنوطه به للمساعدات الإنمائية لدفع عملية التنمية للمضي قدماً وتحقيق أهداف الدول المتلقية بالدرجة الأولى من خلال توجيه النسبة الأكبر من المساعدات الإنمائية الي قطاعات البنية التحتية والخدمات الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية.

نتائج البحث:

- تتدفق المساعدات الإنمائية من الدول المانحة ممثلة في حكومات رسمية او هيئات او منظمات دولية الى دول الإفريقية المتلقية حيث يتم توجيهها في صورة منح بدون مقابل او قروض ميسرة او مساعدات فنية وتقنية.
- تعتبر القارة الإفريقية هي من أكثر القارات تلقيا للمساعدات الإنمائية الرسمية لما تعانيه من ازمات كثيرة جعلتها تتخلف عن مسارات التنمية.
- هناك أهداف عديدة بعضها اقتصادي وبعضها سياسي وإنساني وراء تقديم المساعدات الإنمائية للدول الإفريقية، وقد تكون بعيدة تمام البعد عن الهدف الأساسي للمساعدات المتمثل في تعزيز النمو والتنمية والرفاهية الاجتماعية في الدول الإفريقية المتلقية.
- يكشف حجم المساعدات الإنمائية الموجه للدول النامية خلال أعوام 2011–2019 أن الدول الإفريقية هي من أكثر الدول تلقياً للمساعدات فهي تأتي في المرتبة الأولى، ثم تليها بعد ذلك الدول الآسيوية، الدول الأوروبية، الدول النامية الغير محددة، الدول الأمريكية، ودول أوقيانوسيا على التوالي.
- يشير حجم المساعدات الإنمائية الموجه الي الدول الإفريقية خلال أعوام 2011–2019 الي أن منطقة افريقيا جنوب الصحراء هي من أكثر المناطق حصولا للمساعدات.
- رغم استحواذ منطقة إفريقيا جنوب الصحراء على الحجم الأكبر من المساعدات الإنمائية الموجه الي افريقيا باعتبارها أشد مناطق العالم فقرا وأكثرها تخلفا وأقلها دخلا، الا ان حجم المساعدات الإنمائية يعتبر غير كافي للمساهمة في نمو هذه الدول الإفريقية، مما ساهم في تخلف المنطقة عن الوفاء بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سابقاً، وعن أهداف استراتيجية التنمية المستدامة 2030 حالياً.
- لاتزال الدول الإفريقية الثلاث بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، اريتريا، تصنف من البلدان الإفريقية الأقل نموا في العالم رغم حجم المساعدات الإنمائية الموجه اليها، وفقا للتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة.
- تركزت المساعدات الإنمائية في دولة بوروندي في القطاعات الاجتماعية والمساعدات الإنسانية، بينما حصلت القطاعات الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية على النصيب الأقل من حجم هذه المساعدات.
- استحوذت المساعدات الإنسانية ثم القطاعات الاجتماعية في دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية على غالبية المساعدات الإنمائية، بينما حصلت القطاعات الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية على النصيب الأقل من حجم هذه المساعدات.
- اتسمت المساعدات الإنمائية في دولة اريتريا بالضعف الشديد في القطاعات الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية، بينما كانت أفضل حالاً في القطاعات الاجتماعية والمساعدات الإنسانية.
- وُجهت المساعدات الإنمائية بالدول الإفريقية الثلاث الى المساعدات الإنسانية والقطاعات الاجتماعية على حساب القطاعات الاقتصادية التي تعد أحد اذرع التنمية التي تدعم تشغيل وتطوير قطاعات الاقتصاد الأخرى، وكذلك على حساب القطاعات الإنتاجية الذراع الآخر للتنمية في الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات اللازمة للنهوض بالاقتصاد في هذه الدول الثلاث.
- يكشف الخلل في توزيع المساعدات الإنمائية صعوبة استدامتها على المدى الطويل، وكذلك عدم القدرة على تحقيق الهدف الأساسي منها وهو النمو والتنمية، واستحالة فكرة التخلي عن المساعدات تدريجيا فور تحقيق النمو المستمر والدائم في حالة الدول الثلاثة الإفريقية.

التوصيات:

- لا يمكن الاعتماد على المساعدات الخارجية بشكل كلي، حيث أن المساعدات قد تتحكم في تخطيط مسار اقتصاديات الدول المتلقية، الي جانب انها قد تعمل على دعم الأنظمة الديكتاتورية بتلك الدول واستمرار بقائها.
- إعادة توجيه المساعدات الإنمائية الرسمية، حيث ان حصة المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة إلى الأنشطة الإنتاجية تتسم بصغر الحجم والتي من شأنها أن تساعد الدول المتلقية على توليد فرص لزيادة الدخل وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. وهذا لا يعني تقليص الأنشطة الإنسانية، بل يتم توجيه المزيد من المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البنية التحتية والأنشطة الإنتاجية والاقتصادية.
- محاولة تعظيم الاستفادة من مختلف مزايا المساعدات الإنمائية الرسمية وتجنب عيوبها لتفادي اثارها السلبية الناتجة أساسا إما من سوء استغلالها تنمويا او من الاهداف والدوافع لدى الدول المانحة والتي تسعى لتدعيم مصالحها بغض النظر عن مصالح الدول المتلقية.
- إن الدول الإفريقية المتلقية للمساعدات الإنمائية الرسمية مطالبة ببذل مزيدا من الجهود للعمل على توظيف تلك المساعدات واستغلالها بالشكل الأمثل في القطاعات المناسبة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ينبغي اعطاء الأولوية وتركيز النسبة الأكبر من المساعدات الإنمائية في قطاعات البنية التحتية والخدمات الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية والتي تعد اساس عملية التنمية في الدول الأفريقية.
- اتباع الدول الإفريقية لسياسات اقتصاديه سليمة وتدعيم الاستثمار المحلي وبطرق تمويلية أخرى غير المساعدات الإنمائية، مما سيؤدي إلى حدوث نمو مستدام وارتفاع مستويات المعيشة لدى مواطني تلك الدول.
- ضرورة توفر قيادة سياسية واقتصادية واعية للتنبؤ بحجم المساعدات وتحديد مساراتها وإدارتها وتوجيهها فيما يخدم المصالح الوطنية لهذه الدول الإفريقية.
- قيام الدول الإفريقية بالعمل على بناء قدراتها المؤسسية والفردية مما سيساهم كثيرًا في تحقيق التأثير الإيجابي للمساعدات الإنمائية الرسمية على تحقيق النمو والتنمية.
- دعم فاعلية وكفاءة إدارة المساعدات الإنمائية سيساهم في الوصول لأفضل النتائج وتحقيق الأثر المرغوب فيه اقتصاديا وتحقيق أهداف التنمية.
- بناء شبكات أنظمة داخل الدول الإفريقية لجمع وتحليل البيانات الخاصة بالمساعدات الإنمائية للعمل على إدارتها بفاعلية باستخدام الخبرات والكفاءات الوطنية المؤهلة.
- تنفيذ المشروعات التنموية الواعدة والمرتبطة بأولويات الدول الافريقية، مع تطوير البيئة التشريعية والإجراءات التنظيمية لضمان سهولة تنفيذ تلك المشروعات وفقا لجداول زمنية محددة.
- الاهتمام بالمتابعة والتقييم للمساعدات الإنمائية والتأكيد من مساهمتها في تحقيق الآثر والمردود المرغوب فيه وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تنفيذ مشروعات مشتركة بين الدول الافريقية يتم تمويلها عن طريق المساعدات الإنمائية الرسمية، من أجل تحقيق التكامل التنموي في افريقيا.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

البحوث والدراسات:

- اسراء محمد حلمي هوي، واخرون، الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2007-2015)، المركز العربي الديموقراطي، جمهورية مصر العربية، عام 2017.
- بلقاسم العباس، المساعدات الخارجية من أجل التنمية- جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، مجلد7، عدد 78،عام 2008.
- ترقو محمد، وبن مريم محمد، أثر المساعدات الانمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة الشلف، الجزائر، عام 2015.
- زينب عباس زعزوع، دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلة النهضة، مجلد 13، عدد2، عام 2012.
- سميحة نوي، دور المساعدات الانمائية الدولية والاقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الافريقية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، المجلد02، العدد01، عام2017.
- علياء نبيل بسيوني، مساعدات الخارجية والفقر في المنطقة العربية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال، مجلد1، العدد1، عام 2013.
- محمد عبدالشفيع عيسى، "تحركات رؤوس الأموال الدولية"، في مذكرة العلاقات الاقتصادية الدولية، دبلوم التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، عام 2009/2008.
- مراد بركات، المساعدات الإنمائية الرسمية وأثرها على النمو الاقتصادي في سيريلانكا دراسة قياسية خلال الفترة (1960-2019)، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد8, عدد2، عام 2021
- مسعد رضوان عبدالحميد، الإدارة الفاعلة للمعونات الإنمائية الرسمية في مصر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد68 ، عام 2018.
- موسى علاية، عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مجلد 22, عددي 69,70 ، عام 2015.
- نادية سوداني، اتجاهات واستخدامات المساعدات المالية الانمائية الرسمية العربية البينية دراسة حالة المساعدات الانمائية الرسمية الاماراتية خلال الفترة 2010-2015، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيسي علي البليدة2-مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، العدد18 ، عام 2018 .
- نوزاد عبدالرحمن الهيتي، المساعدات الانمائية الدولية-الواقع الراهن والدور المطلوب، مجلة الدراسات الدولية، معهد الدراسات الدبلوماسية ، العدد22 ، عام2007 .

التقارير :

- الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نموا، التمويل الانمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل – التبعية القديمة والتحديات الجديدة،عام 2019.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، الاتجاهات الاقتصادية واثارها المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية، نيويورك ، العدد4 ، عام2007.

الرسائل الاكاديمية:

- مبارك سعيد عوض العجمي، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية: للفترة من(1980–2010)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني2011.
- هند بن عمار، المسئولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق ابن عكنون، عام 2004.

المراجع باللغة الانجليزية:

Researches and Studies:

- Addison, Mavrotas and McGillivray, Aid To Africa: An Unfinished Agenda, Journal of International Development, 2005.
- E. M. Ekanayake, Dasha Chatrna, The effect of foreign aid on economic growth in developing countries, Journal of International Business and Cultural Studies,2010.
- Eroglu, Omer And Yavuz, Ali, The Role Of Foreign Aid In Economic Development Of Developing Countries, Economic Development and Cultural Change, Suleyman Demirel University, Turkey,2009.
- Lohani, Satish, Effect of Foreign Aid on Development: Does More Money Bring More Development?, The Park Place Economist, Illinois Wesleyan University,Volume12,Issue1,2004.
- Mapango, Josiane, "Poverty Reduction in Burundi: A Case Study of the Effectiveness of Foreign Aid", Kennesaw State University. Dissertations, Theses and Capstone Projects, 2012.
- Molenaers, Nadia, & Jacobs, Bert, & Dellepiane, Sebastian, article "NGOs and Aid Fragmentation: The Belgian Case", International Society for Third-Sector Research and The Johns Hopkins University Published:21 November 2012, Issue Date: April 2014.
- Ouattara, analyzes the effects of aid flows on key fiscal aggregates in Senegal, Journal of International Development, 2006.
- Sarsour, Shaker, And Others ,The Economic And Social Effects Of Foreign Aid In Palestine,Palestine Monetary Authority, Ramallah, Palestine,2011.
- Selbervik, Hilde, Aid and conditionality The role of the bilateral donor: A case study of Norwegian–Tanzanian aid relationship, Report submitted to the Norwegian Ministry of Foreign Affairs by Chr. Michelsen Institute, July 1999.
- Walliser, Jan, and Celasun, Oya, managing aid surprises countries, cannot make full use of aid when it is unpredictable, FMI , finance and development, August 2008.

Articles and Reports:

- FAO, Reporting procedures and consultative obligations under the FAO principles of surplus disposal: A guide for members of the FAO Consultative Subcommittee on Surplus Disposal, FAO, Rome,2001.
- Global Partnership for Effective Development Cooperation, Nairobi Outcome Document, Nairobi, Kenya, December 2016.
- IMF – International Monetary Fund, 'Democratic Republic of the Congo: 2019 Article IV Consultation – press release; staff report; and statement by the Executive Director for the Democratic Republic of the Congo'. Washington DC: IMF ,2019, (www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2019/09/04/Democratic-Republic-of-the-Congo-2019-Article-IV-Consultation-Press-ReleaseStaff-Report-and-48648).
- OECD, Development Assistance Committee (DAC), - Guidelines and Reference Series Harmonising Donor Practices for Effective Aid Delivery, Volume 2, Budget Support, Sector Wide Approaches And Capacity Development In Public Financial Management,2006.

- OECD, Development Assistance Committee (DAC), Guidelines and Reference Series Quality Standards for Development Evaluation,2010.
- OECD DAC data (ODA and other official flows), the World Bank (remittances, GNI and poverty) and the United Nations Conference on Trade and Development (FDI)/All data in US$ is in 2011 prices.

Academic Thesis:

- Cheng, Mengfan, Has Chinese Foreign Aid Contributed To Economic Growth In Africa?, thesis submitted to the faculty of the graduate school of arts and science of Georgetown university in partial fulfillment of the requirement for the degree of master of public policy ,B.A Washington, April 11,2016.

Websites:

- *https://data.oecd.org/fr/oda/apd-nette.htm*
- *https://www.ifad.org/en/web/operations/w/country/eritrea,(13/12/2021)*.
- *https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/28/IMF-Conditionality (22/2/2021).*
- *www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2019/09/04/Democratic-Republic-of-the-Congo-2019-Article-IV-Consultation-Press-ReleaseStaff-Report-and-48648*
- *https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance standards/officialdevelopmentassistancedefinitionandcoverage.htm*

الملاحق:

توزيع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية ، البلدان الأقل نمواً (مليون دولار أمريكي)

Location	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
DAC Countries	25 148.730	25 962.390	25 572.840	28 150.610	27 513.610	28 218.370	
United States	9 355.040	9 787.830	9 904.290	10 431.450	9 805.520	9 656.860	
United Kingdom	3 226.860	3 464.280	3 196.040	3 433.590	3 129.070	3 476.330	
Japan	2 295.830	2 767.080	2 569.080	3 471.200	3 340.080	3 446.650	
Germany	2 070.230	1 725.830	2 231.580	2 499.710	2 627.950	2 705.620	
France	1 103.220	1 132.260	919.570	1 146.080	1 194.440	1 482.530	
Canada	918.560	1 029.840	881.040	971.830	1 064.530	947.800	
Sweden	795.910	823.310	813.330	971.950	1 108.550	1 077.710	
Australia	748.960	692.850	545.660	636.080	548.120	561.680	
Norway	730.360	725.550	694.250	731.580	707.980	731.770	
Netherlands	538.290	503.370	547.690	572.120	594.120	603.920	
Denmark	533.700	398.130	419.310	473.620	430.860	512.330	
Switzerland	525.080	596.660	570.170	572.240	580.870	598.740	
Korea	524.530	584.530	585.370	567.610	600.450	721.850	
Belgium	434.720	408.310	423.950	412.060	406.710	382.460	
Ireland	295.150	272.560	251.320	253.900	246.480	251.880	
Finland	290.940	248.350	206.350	170.660	128.270	177.790	
United Arab Emirates	187.810	1 241.430	1 289.380	1 100.000	2 725.060	1 307.280	
Italy	152.060	293.010	307.490	329.900	350.950	277.690	
Austria	143.810	44.040	45.560	64.780	55.240	59.900	52.800
Turkey	140.280	348.480	120.190	151.690	133.240	138.160	109.040
Luxembourg	124.130	133.110	138.040	148.580	173.980	175.620	
Spain	107.920	78.970	69.340	99.130	110.670	112.150	
New Zealand	98.110	116.570	92.780	98.040	101.600	113.960	
Portugal	67.380	56.790	48.740	44.430	52.390	55.560	
Thailand	52.930	51.330	50.790	55.250	55.660	67.910	
Poland	36.040	46.340	78.290	14.580	85.140	15.090	
Russia	35.800	36.930	42.660	27.100	33.920	34.600	59.200
Iceland	14.370	15.240	14.510	12.840	24.000	20.510	19.900
Czech Republic	13.800	13.460	11.990	13.860	15.660	18.180	
Estonia	2.970	2.320	1.670	1.750	1.850	1.680	
Israel	1.600	8.610	3.400	2.850	7.350	2.450	3.130
Greece	1.560	1.160	0.150	0.190	0.160	0.120	
Slovak	1.040	0.990	1.130	3.640	1.020	1.320	

Republic							
Hungary	0.730	1.510	5.390	4.480	28.250	31.770	
Romania	0.440	0.700	0.700	0.540	0.930	0.650	2.220
Slovenia	0.400	0.440	0.440	0.470	0.560	0.550	
Malta	0.280	0.230	1.080	0.610	0.130	0.360	
Latvia	0.210	0.150	0.060			0.010	0.030
Lithuania	0.100	0.070	0.070	0.170	0.190	0.230	0.450
Bulgaria	0.070	0.100	0.090	0.310	0.290	0.100	0.190
Cyprus	0.010	0.010			0.030	0.070	
Chinese Taipei			8.930				
Saudi Arabia		446.850	520.860	573.370	3 600.790	1 444.450	

Source:OECD (2021), Distribution of net ODA (indicator). doi: 10.1787/2334182b-en (on 10/11/2021)